العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستديمة ومعوقات تحقيقها في اليمن

د/ أحمد علي الحاج محمد

أستاذ التخطيط التربوي ، كلية التربية ، جامعة صنعاء

ملخص البحث:

لقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التربية هي مفتاح التنمية البشرية وقاعدة التنمية والنهضة الحضارية القادمة كما بينته نتائج خبرات التنمية في كل دول العالم تقريباً.

ولعل تشخيص المعوقات التربوية في اليمن، يمكن أن يكون دليلاً لمعالجتها، وانتشال نظم التعليم من كبوتها، ودافعاً لتقديم التربية على ما عداها، وجعلها تتبوأ مكانها الطليعي في قيادة تغيير المجتمع، **إذ** تؤكد نتائج الخبرات التربوية المعاصرة أن معدل تطوير التربية لا بد أن يكون أعلى من معدل التغير في بيئة المجتمع أو - على الأقل - مساوياً له، شريطة أن يسبق تطوير التربية التحولات التي يشهدها المجتمع أو المتوقع حدوثها، الناتجة عن التأثيرات الخارجية الدولية منها والإقليمية؛ حتى تهيئ التربية الأرضية الملائمة لحدوث التغيرات المرغوبة وتكييفها مع أنساق النظام العام للمجتمع، واستبعاد التغيرات غير المرغوبة.

مقدمة:

التربية، والتنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، عمليات مجتمعية متداخلة مترابطة، تتفاعل فيما بينها بطريقة متشابكة دائرية، بحيث إذا اختلت علاقة إحداهما بالأخرى أخذاً وعطا، أو ضعفت إحداها في أداء مهامها تجاه الأخرى انعكس ذلك سلباً على الأخيرتين فيضر بعملياتها الداخلية، ويعوق حركتها، وقد يشل قدرتها أو يفشلها في تحقيق الأهداف المنوط بها؛ وذلك لأن مخرجات كل منها يعد مدخلاً رئيساً للأخرى بصورة دائرية.

فإذا كانت التنمية الاقتصادية هي نتاج جهود البشر، وتهدف إلى زيادة الإنتاج والثروة في المجتمع؛ فإن هذا يتوقف على ما تقوم به التربية من تنمية معارف ومهارات أولئك البشر، وهذا يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري. وإذا ما وظفت طاقات ومهارات هؤلاء البشر بكفاية وفاعلية في أنشطة المجتمع ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية وانفتحت الآفاق أمام اطراد نموها. ومن جهة أخرى إذا ارتفعت نفقات التربية، وما يسبقها ويصاحبها من زيادة الإنفاق على الصحة، والتغذية، والسكن، واتسعت منافع التنمية الاقتصادية على سكان المجتمع ووزعت بينهم بعدل، ومكنتهم من تحسين مستوى معيشتهم، وإنماء معارفهم وقدراتهم، ووسعت الخيارات أمامهم؛ فقد وفرت التربية

المدخلات الأساسية لدفع عمليات التنمية الاقتصادية، ووفرت طاقتها المحركة.

وما دامت التنمية البشرية هي قاعدة التنمية الاقتصادية وأساس اطراد نموها، فإن التربية هي العملية التي توثق العلاقة بينها؛ لأنها تتعهد النشء في أخطر مراحل نموهم، وتتولى مختلف أفراد المجتمع، وتعدهم للاضطلاع بأدوارهم في التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، على أساس أن الحد من الأمية، والفقر، والبطالة، والتهميش، وتحقيق حياة طويلة خالية من العلل والأمراض، وحصول الفرد على الدخل المناسب، لتحقيق مستوى معيشي لائق، وتوفير حياة كريمة؛ يتوقف على نوعية تربية هذا الفرد، وما تزوده من قدرات ومهارات، تمكنه من تحقيق ذلك.. وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية. ومن جهة أخرى إذا وفرت التربية الفرص التعليمية المتكافئة والمناسبة لأفراد المجتمع، وبنوعية تمكنهم من إنماء مهاراتهم ومعارفهم، بما يتيح لهم الحصول على فرص العمل الملائمة، ومكنتهم من الانخراط في أنشطة المجتمع، والمشاركة الفاعلة في زيادة الإنتاج، وتوظيف مهاراتهم في رفع دخولهم، فإن هذا ما تقصده التنمية الاقتصادية. وإذا تبادل سكان المجتمع منافع التنمية الاقتصادية، وتوسعت عوائدها لتشمل كل أو معظم السكان، فقد توافرت المدخلات الأساسية للتربية، وكذا التنمية البشرية، ومكنتهما من المضي قدماً لتحقيق أهدافها.. وهكذا تستمر عمليات التفاعلات المتبادلة بينها فعلاً وانفعالا أخذاً وعطاء، بصورة دائرية في اتجاه تحقيق رفاهية المجتمع وحياة مستقرة للأجيال الحالية والقادمة.

لقد أكدت نتائج خبرات التنمية، إن الإنسان هو محور ارتكاز التنمية واستدامتها، تبدأ منه، وتنتهي عنده، بصفته وسيلتها وغايتها في آن واحد، من مختلف أبعاد حياة المجتمع؛ لأن إنماء البشر هو الإنماء الأكبر والغاية النهائية لأي إنماء اقتصادي، بحيث أُخذ ينظر للجوانب المادية من التنمية الاقتصادية على أنها لوازم من أجل الناس ورفاهيتهم؛ كي تجهزهم ليكونوا طاقة التنمية، وقاعدة استدامتها. لذلك تمحورت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة على أنها من الناحية الاقتصادية إنتاج وإعمار، ومن الناحية الاجتماعية رخاء وإنماء، ومن الناحية الوطنية انتماء وعطاء، ومن الناحية السياسية تفاعل ومشاركة، ومن الناحية الخارجية تعاون وتبادل، ومن الناحية المستقبلية استشراف واستعداد للمواجهة.. والتربية بذلك هي قاعدة ارتكاز تلك النواحي، والعملية التي تنسج خيوط تفاعلها وتكاملها معاً في اتجاه رفاهية الأجيال الحالية، والأجيال المقبلة.

ومع دخول المجتمعات المعاصرة الألفية الثالثة قفزت التربية إلى مقدمة اهتمامات الدول والمنظمات والمؤسسات والشركات، بل والأفراد؛ نتيجة التقدم العلمي والتقني والثورة المعلوماتية

والاتصالات التي شكلت أسس تكون مجتمع المعرفة، وكذا اقتصاد المعرفة، ووفرت سبل نشرهما وتعميمهما في كل بلاد العالم؛ لأن المعرفة والمعلومات غدت طاقة الفعل والعمل، ومصدراً للثروة والقوة، وأساس تشكيل أنظمة المجتمع وأنماط سلوكه، وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية، كما باتت قوة المعرفة تتفوق على كل مصادر القوة التقليدية، بما فيها: القوة العسكرية، ورأس المال[1]..

فمجتمع المعرفة ليس فقط هو المجتمع الذي تتدفق فيه المعرفة والمعلومات بسهولة ويسر عبر وسائل الاتصال والإعلام، والوصول إليها بسرعة، وبأقل التكاليف، وإنما أيضاً إنتاج المعرفة وتطويرها الدائم، وحسن استخدامها في السياق الملائم لها في شتى أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أما في اقتصاد المعرفة، فلم يعد العامل الأساسي المحدد للقوة الاقتصادية هو الأرض وامتلاكها، كما كان الحال في الاقتصادي الزراعي، ولا صاحب رأس المال والآلات لإنتاج السلع، كما هو الحال في الاقتصاد الصناعي؛ وإنما أصبحت المعرفة والمعلومات إنتاجاً وتوزيعاً، تسويقاً واستهلاكاً، هي المحدد الرئيس للقوة الاقتصادية، حتى إن قطاع الخدمات في اقتصاد المعرفة لم يعد يعتمد على وظائف ذات مهارات بسيطة، وأجور متدنية؛ وإنما غدت معظم وظائفه تعتمد على المهنيين والتقنيين الذين يأتون من ميادين العلوم، والحاسبات، والهندسة، والإدارة، والإعلام، والتسلية وغيرها[2].

وبما أن الثورة العلمية وتقنية المعلومات والاتصالات تعتمد على العقل والمعرفة؛ فقد تصدرت التربية مركز الصدارة، وقُدمت على ما سواها؛ لأنها أساس تلك الثورة، حتى صار هناك تطابق بين تلك الثورة، وحدوث ثورة تربوية، لذلك لا غرابة أن تسارعت جهود تطوير وتغيير النظم التربوية بفكر وفلسفة جديدة، حتى بتنا أمام ثورة في أشكال التربية ونظم التعليم، تجاوزت - إلى حد كبير - البنى التقليدية المعروفة تنظيماً وإدارة، شكلاً ومحتوى، تنفيذاً وتقويماً، وذلك استجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة، وما يخبؤه المستقبل من تحديات ومفاجئات غير محسوبة، لأن مجتمع المعرفة هو المجتمع المعلم المتعلم، ومجتمع العلماء والمفكرين والمصممين والمبدعين، الخال من الأمية، كسبيل لاستئصال الفقر والحد من البطالة، فضلاً عن تقنيات المعلومات والاتصالات التي توفر الأدوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والغذاء والتعليم. أما اقتصاد المعرفة، فإنه يتطلب توفير بنى تعليمية تركز على تعليم مهارات وأساليب العمل، وأن تعد نوعاً من العاملين

بمهارات وقدرات جديدة، تمكنهم من الانخراط في الاقتصاد الجديد، وأن يُقيم كل عامل لنفسه مستقبلاً آمناً في وظائف وأسواق غير مستقرة، وغير متنبأ بها، وأن تمتد معهم نظم التعليم إلى مواقع الأعمال والإنتاج وحياتهم العريضة ؛ لتجديد معارفهم ومهاراتهم، أو تحوير مهنهم، أو تغيرها كلية، كلما دعت الحاجة لذلك، إلى ما هنالك من أمور فرضت على التربية أن تكون طاقة الحركة والفعل للتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستديمتين، وأساس النهضة القادمة.

تلك حقائق ومسلمات استقرت في أدبيات الفكر التنموي، وتؤكدها نتائج خبرات التنمية في العديد من بلدان العالم ؛ الأمر الذي يدفع اليمن كغيره من البلاد العربية، وبلدان العالم الثالث إلى إتباع هذا النهج التنموي الجديد، وأن تبذل في هذا الشأن جهوداً حثيثة، بيد أن نظاماً تربوياً بالمواصفات اللازمة للتنمية البشرية في اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة يبدو بعيد المنال في اليمن، وذلك بالنظر إلى أنه لا يزال أسير البنى التقليدية شكلاً ومضموناً، ويعاني شتى صنوف العوائق والمشكلات التربوية التي تحول دون ارتباطه بالتنمية البشرية وتناغمه معها حجماً واتجاهاً ومستوى. وبالإضافة إلى ذلك فصعوبة تجاوز التخلف الاقتصادي، وطغيان الاتجاهات التقليدية على التنمية وسط شحه الموارد الطبيعية، وتتنازع المجتمع ثنائيات متناقضة داخلية وخارجية، يضعف قدرة اليمن من جعل التربية محور ارتكاز التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية المستديمة.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

وبنظرة تحليلية نقدية لواقع التنمية البشرية في اليمن وعلاقتها بالتربية، يبدو أنها تعاني من عوائق ومشكلات من مختلف الأنواع تقريباً، تتجلى في الأبعاد التي تسبق التربية وتسير معها بدءاً من تدني المستوى الصحي والغذائي، وتفشي ظواهر الفقر، والأمية، والبطالة، حيث ما زال متوسط العمر عند الإنجاب 31,06٪ حسب تعداد 2004، ومعدل الخصوبة الكلية 4,93٪ ، ومتوسط العمر 21,9 سنة في نفس العام (3)، وعدد السكان للطبيب الواحد 3495 في عام 2006 (4).

وعلى الرغم من تراجع معدل الفقر من 39,4٪ في عام 2000 إلى 35,5٪ في عام 2006، فإن عدد الفقراء ارتفع من 6,9 مليون نسمة إلى 7,3 مليون نسمة في الفترة، وارتفع معدل البطالة إلى 17٪ من إجمالي القوى العاملة في عام 2007 (5)، أخطرها بين المتعلمين، في حين أن معدل الأمية وصل في عام 2006 إلى 45,3٪ ، الإناث 61,6٪ ، حسب تعداد 2004 (6).

كما يعاني الاقتصاد اليمني من تشوهات هيكلية عديدة تنعكس في نقص المخصصات المالية لنظم التعليم، مقابل انخفاض قيمتها الفعلية.

وفي علاقة التربية بالتنمية البشرية، يلاحظ أن نظم التعليم تسير في اتجاهات أغلبها مضادة للتنمية البشرية؛ نتيجة وجود عوائق ومشكلات تتبدى في مختلف مكونات وعمليات نظم التعليم، حيث لا يزال ثلث تلاميذ التعليم الأساسي خارج هذه المرحلة، وأكثر من ثلث تلاميذ التعليم الثانوي خارج هذه المرحلة، أي أنهم محرومون من حقهم في فرص التعليم المناسبة لهم، كما أن ما يقرب من 90٪ من طلاب التعليم الجامعي خارج هذا التعليم، ولم يتعد طلاب التعليم المهني والتقني 2٪ من إجمالي السكان في سن هذا التعليم 19 ـ 21 سنة، ناهيك عن نوعية التعليم في كل نظم التعليم القائمة التي يمكن القول إنها في أدنى مستوى لها، يتبدى ذلك في عدة مجالات، منها: تزايد معدلات ترك الدراسة، ولاسيما في مرحلتي التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، وارتفاع نسب التسرب، وانخفاض معدلات الكفاية الداخلية والخارجية، كما أن أغلب خريجي نظم التعليم غير جديرين بشغل الوظائف والمهن القديمة والجديدة، بما فيهم خريجو التعليم الجامعي، بدليل التزايد المستمر لبطالة خريجي الجامعات، وخصوصاً في التخصصات النظرية أو الإنسانية.

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية للقيادات التربوية، وما تضمنته خطط ومشاريع تطوير التعليم في اليمن من إشارات لجعل نظم التعليم مدخلاً للتنمية البشرية.. وعلى الرغم من تبني خطط التنمية لمدخل التنمية البشرية لتعويض نقص الموارد الطبيعية، فإن ذلك لم يزد عن أمنيات قلما تجد طريقها للتنفيذ، وبإجراءات واضحة؛ لأن نظم التعليم مستمرة في نموها الكمي على حساب نموها النوعي، وغير مرتبطة بالحياة والعمل والإنتاج والتنمية، وغير ذلك (7).

تأسيساً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

س1: ما مضمون التنمية البشرية المستديمة فكراً وتطبيقاً؟

س 2: ما طبيعة العلاقة الدينامية بين التربية المستديمة والتنمية البشرية المستديمة؟

س 3: ما المتطلبات التربوية لدفع عمليات التنمية البشرية المستديمة؟

س 4: ما المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستديمة في اليمن؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

طالما أن التنمية البشرية من أهم ميادين النشاط الإنساني الجديد التي تتعدد مجالات وزوايا تناولها، فإن الزاوية التي تتناولها الدراسة الحالية هي العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، ومعوقات توثيقها في اليمن. ومن هذه الزاوية تتحدد أهداف الدراسة الحالية وأهميتها، حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على فحوى ومعنى مفهوم التنمية البشرية المستديمة ومضمونها فكراً وتطبيقاً.
- تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين التربية المستديمة والتنمية البشرية المستديمة حجماً ومستوى واتجاها.
- تحديد وتفسير المتطلبات التربوية اللازمة لدفع عمليات التنمية البشرية المستديمة.
- رصد وتحليل ونقد المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستديمة في اليمن.

وفي إطار تلك الأهداف تبرز أهمية الدراسة الحالية في أنها:

- توضح معنى وفحوى مفهوم التنمية البشرية المستديمة ومضامينها الفكرية والتطبيقية التي خلص إليها النهج التنموي الجديد، بما من شأنه التعرف على أهمية هذا المنحى الحديث لليمن، وضرورة الأخذ به كإستراتيجية للتنمية الشاملة.
- تعريف صانعي القرار والمخططين بطبيعة العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، ومسارات التفاعلات المتبادلة بينها، بما يبصرهم بتوثيق العلاقة بينها فكراً وتطبيقاً، متابعة وتقويما.
- تعريف القيادات التنموية والتربوية ومختلف الوظائف التعليمية والمهتمين في اليمن بالمتطلبات التربوية اللازمة لدفع عمليات التنمية البشرية، وما يجب إحداثه من تطويرات في نظم التعليم، وما ينبغي أن تقوم به من أدوار توفر شروط دعم مسيرة التنمية البشرية. وفي المقابل ما يجب أن تقوم به التنمية البشرية من أدوار داعمة للتربية، سواء تلك التي تسبق التربية، أو التي ترافقها في ضوء ما خلصت إليه تجارب توثيق العلاقة بين التنمية التربوية، والتنمية البشرية المستديمة.
- توجيه نظر المخططين والمسئولين التربويين وغيرهم في اليمن بالمعوقات التربوية التي تحول دون قيام التربية بأدوارها تجاه التنمية البشرية، بما يبصرهم بحجم تلك المعوقات وأنواعها، وحدة تأثيرها، ويمكنهم من التغلب عليها.
- تعريف الجهات المختصة بالمعوقات المجتمعية التي تحول دون قيام التربية بأدوارها تجاه تحقيق أهداف التنمية البشرية، أو تضعف قيام التنمية البشرية بدعم التنمية التربوية، وجعلها العنصر الفاعل في التنمية البشرية، بما يمكنهم من التعرف على نوعية تلك المعوقات ومواقعها، وييسر لهم سبل التغلب عليها.

منهج الدراسة:

فرضت طبيعة هذه الدراسة، وأهدافها استخدام المنهج الوصفي الوثائقي، يتخلله ويدعمه ويتكامل معه المنهج التحليلي النقدي، حيث يستخدم المنهج الوصفي الوثائقي لجمع معلومات وأفكار من أدبيات الفكر التنموي ذات الصلة بالتنمية البشرية المستديمة، وخصوصاً المرتبطة بالتربية، وعمليات توثيق علاقة التفاعلات المتبادلة بينها، وجمع معلومات وأفكار عن المعوقات التربوية، والمعوقات المجتمعية التي تحد من قيام التربية بدفع جهود التنمية البشرية، أو قيام الأخيرة بدفع مسيرة التنمية التربوية من أجل القيام بأدوارها؛ كي تكون العامل الرئيس لتوفي شروط التنمية البشرية المستديمة واطراد تقدمها في اليمن، وذلك من خلال أدبيات الفكر التنموي التربوي أساساً، والدولي عموماً، في حين يستخدم المنهج التحليلي النقدي، لتحديد نقطة البداية لهذه الدراسة والسير بها وسط هذا الخضم والزخم الهائلين من المعلومات والمعارف، والأفكار المضادة، على أساس أن عملية التحليل والنقد التي يقوم بها هذا المنهج تمثل نقطة البداية لهذه الدراسة، والخلفية الموجهة لخطوط سيرها نحو مبتغاها، إذ عن طريق التحليل والنقد يمكن عمل فلتره للمعلومات والأفكار؛ لفصل الغث من الثمين، وربط المعلومات والمعارف المتسقة بعضها ببعض، واستخلاص المهم والمفيد منها، ووضعها أو توظيفها في موقعها الصحيح والمناسب، بطريقة واعية تتطلب تشغيل أقصى ما يملكه العقل من قدرات تفكيرية ووجدانية لتشكيل البنية المعرفية للباحث والدراسة[8]؛ لأنه الأكثر ملائمة للتعامل مع طوفان المعلومات والمعارف للتمييز بينها بموضوعية، وانتقاء ما يفيد منها لتوظيفها السليم في تحديد الطريق الذي يجب أن تتبعه هذه الدراسة. والأهم من هذا وذاك يستخدم المنهج التحليلي النقدي[*] للكشف عن العلاقات السببية أو شبه السببية التي تقف خلف مظاهر التنمية البشرية المستديمة بمضامينها وعملياتها المختلفة، وذلك بعرض الآراء الفكرية، والتحليل النقدي لها، واستخلاص ما تنطوي عليه من ثنائيات متناقضة، ومفهومات متشابكة، وتطبيقات ملتبسة، بقصد رسم صورة نقدية لواقع هذه التنمية في الواقع اليمني[9].

أولاً: مدخل مفاهيمي:

طالما أن التنمية البشرية معنى و فحوى صارت نهجاً شاملاً للتنمية المستديمة والنهوض الحضاري، وما رافق ذلك، و يرافقه من تطور مفهوم التنمية البشرية، و استمرار تطور مضامينها الفكرية، وموجهاتها العلمية ، ومؤشرات قياس نتائجها، فمن المفيد الإحاطة السريعة بفحوى التنمية البشرية المستديمة، ومضامينها التي خلص إليها الفكر التنموي، وتوضيح ما يرتبط بها من

مفهومات وعمليات قائمة ضمنها، أو تسير معها، بما من شأنه إبراز الخلفية المفاهيمية اللازمة لهذه الدراسة، التي تعين نقاط ارتكازها، و توضح خط سيرها، و تحدد نطاق معالجتها، وما تصل إليه من نتائج تساعد على توفير شروط التنمية البشرية في اليمن، وذلك من خلال المواضيع التالية:

التحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية:

بينت نتائج خبرات التنمية الاقتصادية ونماذجها المطبقة، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث، فشلها في الوصول إلى أهدافها المنشودة؛ لأنها اعتمدت على زيادة الإنتاج المحلي الكلي، والنظر إلى الإنسان، أو قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مثله مثل عوامل الإنتاج الأخرى: الأرض، ورأس المال، والتنظيم، على أساس أن رأس المال هو الذي يتم إنتاجه؛ كونه يدخل في إنتاج المنتجات الأخرى، بما فيها رأس المال نفسه (10)؛ لأن تكوين رأس المال المادي وتراكمه، وما ينجم عنه من أن زيادة الناتج القومي الكلي سيؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، ومكافحة الفقر، والأمية، والمرض...وما يصاحب ذلك بالضرورة من تغيرات اجتماعية وثقافية بعيدة المدى في نظم المجتمع وأساليب حياته.. وحتى مع ارتفاع قيمة العمل، كعامل رئيس في الإنتاج، وزيادة الحاجة للعمالة الماهرة؛ نتيجة التوسع في استخدام الآلات في الإنتاج، فقد استمر الاهتمام مركزاً على البشر كمورد اقتصادي لزيادة الإنتاج وتطويره (11). أي نُظر إلى الإنسان كمورد اقتصادي في المقام الأول؛ لرفع معدل النمو الاقتصادي، وحصر التعامل مع التعليم من زاوية رفع مهارات ومعارف القوى العاملة، لزيادة الإنتاج، مقابل الاهتمام بعوامل الإنتاج المادية، والتقنية، وعمليات الاستثمار، والتصنيع، والاستهلاك، والعائد، والتصدير، وسواها التي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي (12). لذلك انصب الاهتمام على الاقتصاد دون المجتمع، وعلى زيادة الإنتاج دون العائد، وعلى زيادة الثروة دون البشر، وعلى توظيف التعليم في خدمة الاقتصاد دون الوظائف الاجتماعية والثقافية..

وإزاء تتابع فشل جهود التنمية في زيادة الإنتاج، واتساع ظواهر الفقر، والأمية، والبطالة سرت مراجعة جذرية للفكر التنموي، أثمرت من الناحية الاقتصادية بانتقال الفكر التنموي من معالجة البعد التراكمي للرأسمال المادي والاستثمار فيه إلى الإنتاج ذاته، ومكونات دالة الإنتاج ودور البشر فيه، وما استلزم ذلك من تحويل الاهتمام من البعد الكمي للبشر إلى البعد الكيفي لهؤلاء البشر؛ بحيث أخذ ينظر إلى البشر على أنهم إذا كانوا العامل الرئيس لزيادة الإنتاج، وبالتالي وسيلة التنمية الاقتصادية؛ فإنه على مقدار استفادتهم من عوائدها، بما يمكنهم من إشباع حاجتهم الأساسية،

وتحسين قدراتهم على زيادة الإنتاج وتطويره، يتوقف نمو التنمية، عندها تحول الاهتمام إلى الجانب الاجتماعي الثقافي، لإنماء قدرات البشر وإنماء معارفهم ومهاراتهم كهدف نهائي للتنمية الاقتصادية، على أساس أن البشر لهم قيمة اقتصادية تفوق رأس المال المادي؛ لأنهم رأس المال الحقيقي الذي يولد فرص النمو الاقتصادي، ويظل يدر دخلاً يتزايد باستمرار؛ كلما أشبعت حاجاتهم ونمت معارفهم ومهاراتهم. لذلك وغيره تشكل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي نهج جديد للتنمية الشاملة، يرتكز على تنمية العنصر البشري لأي جهد إنمائي، تنطلق منه وتنتهي عنده، بحيث صار الجانب الاجتماعي، أو التنمية الاجتماعية سبيلاً للتنمية الاقتصادية، كتحول جوهري أخذ يعم بلدان العالم، بفضل جهود المنظمات الدولية، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهود المنظمات الإقليمية والقطرية الممتدة له أو العاملة ضمنه.

مفهوم التنمية البشرية وتطور مضامينه:

تكون مصطلح التنمية البشرة واستقر بهذا المصطلح بعد رحلة طويلة، شهد خلالها عدة مصطلحات ظهرت تباعاً، وصار كل منها يُخلي مكانه للمصطلح الجديد بمضامين وأبعاد جديدة، ويحمله بعضاً مما ثبتت فائدته، ونحواً من أبعاد تطبيقاته. ولعل أهم تلك المصطلحات هي: "تنمية القوى العاملة"، و"تنمية القوى البشرية"، و"تنمية الموارد البشرية"، و"تنمية رأس المال البشري"، ثم مصطلح "التنمية الاجتماعية" الذي ما لبث هو الآخر يطغى على المصطلحات الأخرى؛ نتيجة لاستغراق المصطلحات السابقة في الجانب الاقتصادي الصرف، وتجاهل وجود البشر والنظر إليهم كوسائل لزيادة الإنتاج وتعظيم الثروة، في حين يرتكز مصطلح التنمية الاجتماعية على أن البشر هم الغاية الحقيقية لأي إنماء أولاً، والمجتمع ثانياً، ورخائهم الدائم[13].

بيد، أن المصطلحات السابقة، بما فيها التنمية الاجتماعية لم تعد كافية لإبراز التحولات النوعية في التنمية المرتكزة على الجوانب الإنسانية التي أخذت تتنامى منذ تسعينيات القرن الماضي، مدفوعة بجهود دولية ومحلية، ليأتي بعد ذلك مفهوم التنمية البشرية وهو يختزن الكثير من مضامين المصطلحات السابقة، ونتائج الخبرات السابقة، ويتحاشى العديد من أوجه القصور ونواحي النقص، ليبدأ مسيرته ضمن نهج جديد للتنمية الشاملة بمضامين فكرية، وأبعاد عملية، وبإجراءات تنفيذ ومتابعة، وقياس وتقويم، بنهج جديد، ينطلق من البشر، وينتهي عندهم، أي جعل البشر العنصر الرئيسي والحاسم للتنمية المستدامة، وسيلة وغاية، ومصدراً لتوليد الثروة، وبناء القوة.

وبذلك، صارت التنمية البشرية جوهر عملية التنمية الشاملة، تصبح فيها الأبعاد الاقتصادية بمثابة

المستلزمات التي تحتاج إليها التنمية البشرية، للاعتناء بصحتهم وغذائهم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم، وحصولهم على دخل يمكنهم من الارتقاء بمستوى معيشة سكان المجتمع، والنهوض بنوعية الحياة؛ حتى تتوافر مدخلات العمل والإنتاج، وتتسع فرص توليد الثروة.

ومع ظهور العديد من الجهود الفكرية، والتطبيقات العملية لتطوير معنى وفحوى التنمية البشرية؛ إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي جمل ويحمل على عاتقه النصيب الأكبر لتطوير مفهوم التنمية البشرية معنى وفحوى، وتوسيع مضامينها الفكرية، ودلالاتها العملية، ومؤشرات قياس نتائجها، بدءاً من تقرير التنمية البشرية الأول الصادر في عام 1990، ومروراً بالتقارير السنوية المتعاقبة، أو عبر التقارير الإقليمية، بل والقطرية، التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيره من المنظمات الإقليمية التي جميعها أسست لنهج تنموي جديد، واضح المعالم والقسمات، بآليات تطبيق وتنفيذ ظلت تتعدل وتتطور، ليضيف كل تقرير مضامين وأبعاد جديدة؛ كي تستوعب التنمية البشرية المتغيرات الحياتية الجديدة، وحتى تتمكن تلك التقارير من تصور الأوضاع الحقيقية للتنمية البشرية في كل بلدان العالم، وما استلزمه ذلك من وضع مقاييس مركبة، هي نفسها ظلت تتطور وتتسع ويدق حسابها؛ حتى تتمكن من قياس مختلف أبعاد التنمية البشرية، والحكم على النتائج المتحققة الكمية منها والنوعية بمقدار أكبر من الثقة.

عرف ـ التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 ـ التنمية البشرية بأنها " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، المتمثلة في ثلاثة خيارات أساسية، هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة؛ فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال. كما أن هناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الابتكار والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان لتحقيق حياة كريمة "(14).

وبذلك، فمفهوم التنمية البشرية يتضمن بعدين أساسيين أولهما: تشكيل قدرات الإنسان وتنمية طاقاتهم المختلفة من خلال الإشباع المتناهي لمختلف احتياجات ذلك النمو بعناصره المادية وغير المادية، وثانيها توظيف تلك القدرات والطاقات في الإنتاج وفي استثمار الموارد والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الإنتاج والثروة، والمشاركة في المجالات السياسية والثقافية من خلال تنظيم مجتمعي حصيف يعبئ موارده الداخلية، ويتفاعل مع المتغيرات العالمية من أجل الاطراد في تنمية

تلك القدرات والموارد (15).

وعموماً فالتنمية البشرية في أبسط معانيها هي: بناء الإنسان ككل مادياً وروحياً، بما يحقق له الاستمتاع بجسم سليم وعقل رشيد، ومهارات وقدرات عالية المستوى، بما يمكنه من المشاركة في أحد أنشطة المجتمع، وإتقان العمل؛ كي يحصل على دخل يمكنه من مواصلة حياته ورفع مستوى معيشته، والعمل على رفعه بصورة مستمرة، على نحو تنمو فيه صفات المواطن المستنير المتمتع بكل حقوقه، حتى يكون نافعاً لأسرته ومؤسسته ووطنه والعالم.

وللتحقق من توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، فقد وجدت مؤشرات التنمية البشرية الأساسية التي تمكن من قياس مدى تحققها في المجتمع، هي (16):

1- البطالة: وتقاس بالنسبة المئوية للعاطلين عن العمل.

2- الفقر: ويقاس بالنسبة المئوية للأسر ذات الدخل تحت متوسط الدخل العام.

3- الدخل: ويقاس بالدخل الفردي النقدي إلى الاختلافات في تكاليف مستوى المعيشة.

4- الإسكان: ويقاس بتكاليف إيجار السكن للأسرة متوسطة الدخل (مكونة من 4 أفراد).

5- الصحة: وتقاس بمعدلات وفيات الأطفال (في سن أصغر من عام)، عن كل ألف فرد من المواليد الأحياء.

6- الصحة العقلية: وتقاس بمجالات الانتحار المبلغ عنها لكل مائة ألف من السكان.

7- النظام والأمن العام: ويقاس بمجالات السرقة المبلغ عنها لكل مائة ألف من السكان.

8- المساواة العنصرية: وتقاس بنسبة المتنقلين من البيض والسود.

9- الاهتمام بالمجتمع: ويقاس بنسبة ما يتمتع به المواطنون في المجتمع من اعتمادات حكومية.

10- مشاركة المواطنين: ويقاس بنسبة المشاركين في الانتخابات من بين المسجلين في السجل الانتخابي (17).

والتنمية البشرية بهذا المفهوم والمضمون والمعنى والمغزى، هي عملية تتداخل وتتكامل بالضرورة مع مفهومات أو عمليات أخرى هي: التنمية التربوية، والتنمية الاقتصادية المستديمة، والاحتياجات الإنسانية الأساسية، ودولة الرفاه، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، مشكلة معاً نهجاً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحفظ صور تكامل وتوازن أبعاد التنمية في المجتمع وعملياتها المختلفة من أبعادها الإنسانية والمجتمعية في متصل واحد.

والجدير بالإشارة إلى أن التغيرات التي رافقت نهج التنمية البشرية ذاك ومدخلها الواسع عبر تقارير التنمية البشرية الدولية منها والإقليمية، والمدخل العام، جعل مفهوم التنمية البشرية يتصف بخاصية عدم ثباته، وصعوبة تحديد مضمونه الدقيق؛ بسبب عمومية اللفظ وصياغته المجردة (18) من جهة، وبسبب اتساع حيثيات بناء المفهوم، وصعوبة تحديد نطاق عملياته، وإجراءات تطبيقه في كل دول العالم من جهة ثانية، فضلاً عن المترادفات التي تتداخل معه أو تحل محله كالموارد البشرية، والثروة البشرية، ورأس المال البشري، أو المصطلحات الأخرى المشتقة منه، أو العاملة ضمنه كرأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال المعرفي أو رأس المال الفكري.

ولا يعني ما سبق، أن مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستمر يتطور عبر تقارير التنمية البشرية السنوية أضحى فاقد الأهلية، وعديم الجدوى، وإنما للإحاطة بالمحاذير وأوجه القصور التي تكتنف هذا المفهوم، لأخذها في الاعتبار عند تناول خصوصيات العديد من بلاد العالم الثالث، وإجراء المقارنات بينها؛ لأن مفهوم التنمية البشرية وتطوره المستمر جاء ثمرة لجهود دولية متخصصة، وناتج خبرات ميدانية من أقاليم ودول عدة.

مفهوم التنمية البشرية المستديمة:

وفي إطار نهج التنمية البشرية، حدث تحول كيفي في مفهومها، وفي مضامينها، ومحتوى عملياتها، وذلك بظهور مفهوم التنمية البشرية المستديمة، كتطور نوعي يأخذ في اعتباره كل أبعاد حياة المجتمعات المعاصرة، في حاضرها وغدها، إذ استدعيت العلاقة التي توثقت بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، واعتبارهما مظهران لعملية واحدة، وكذا ما يحمله المستقبل من متغيرات متسارعةً، ضرورة استدامة التنمية؛ للحفاظ على إنماء الاقتصاد والبشر معاً من خلال تجديد الموارد، وحسن استغلال البيئة الطبيعية وحمايتها، وتوليد فرص النمو، بما يلبي احتياجات السكان المادية والروحية، ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة، وتحسين نوعية حياة السكان، وإنماء قدراتهم كرأس مال بشري لازم للتنمية الاقتصادية ومفتاح استدامتها، وذلك بصورة تحقق التواؤم والتكامل بين الجانب الاقتصادي الذي يعمل على تلبية الحاجات المادية للسكان، وبين الجانب الاجتماعي الذي يعمل على الارتقاء بنوعية الحياة وتكوين رأس المال البشري، كأساس للتنمية القابلة للاستدامة، وبين الجانب البيئي الذي يجدد البيئة، ويسعى للإبقاء على العناصر الأساسية للحياة، وذلك من أجل الأجيال الحالية والأجيال المقبلة.

وعلى كل حال، يعرف جيمس سببت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية

البشرية المستديمة بأنها " تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل وتوزيع عائداتها بشكل عادل، وهي تُجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم" ، إنها في صالح الفقراء، والطبيعة، وفي صالح المرأة، وتشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، وتحافظ على البيئة، وتزيد من تمكين الناس، وتحقق العدالة فيما بينهم (19). ويتكون مفهوم التنمية البشرية المستدامة من العناصر الآتية (20):

1. الإنصاف: ويعني به تحقيق الفرص المتكافئة أمام البشر.
2. الإنتاج: ويقصد به زيادة النمو والإنتاجية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية.
3. الاستدامة: ويقصد بها أن تكون التنمية عملية شاملة قابلة للاستدامة اقتصادياً، اجتماعياً وبيئياً.
4. التمكين: ويقصد به تمكين البشر من المشاركة في عملية التنمية كفاعلين والمشاركة في إدارة حياتهم.

والتنمية المستدامة هي التي تفي باحتياجات المجتمع في حاضره، دون الإقلال من قدرة أجيال المستقبل للوفاء باحتياجاتها"(21). ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة، توافر شروط استدامتها؛ لعل أهمها:

أ. الاستدامة الاقتصادية: أي قابلية المشروع للاستمرار من الناحية الاقتصادية والمالية، بالمحافظة على رأس المال وتنمية الموارد، واستخدامها على الوجه الصحيح.

ب . الاستدامة الاجتماعية: وتظهر في مؤشرات الرقي والتطور الاجتماعي؛ وتتجلى في شيوع صور العدالة والتماسك الاجتماعي، وتمكين أفراد المجتمع من تحمل مسؤولياتهم، بالمشاركة في صناعة القرار، وتنمية المؤسسات الاجتماعية، وتحقيق الهوية الحضارية.

ج. الاستدامة البيئية: ويقصد بها الحفاظ على الأنظمة البيئية الحيوية التي تكفل للمجتمع صيانة الحياة واستمرارها في بيئة تحافظ على موارد طبيعية متنوعة.

د- الاستدامة باعتبارها فرصة سانحة: وتعرف الاستدامة تبعاً لمفهوم الفرصة السانحة؛ " أن تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك التي أتيحت للجيل الحالي، إن لم يكن أكثر منها...، وتفسر الفرصة هنا اقتصاديا: أي زيادة مخزون رأس المال، بما يخلق فرصا للأجيال القادمة (22).

وقد حدد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة 2005 ـ 2014 المقصود بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بأنه (23):

ـ تعليم يمكن الدارسين اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات ومعارف لضمان تنمية مستدامة.

ـ تعليم يتيسر للجمع الانتفاع بمختلف مستوياته، أياً كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة).

ـ تعليم يُعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية لتمكينهم من كل حقوقهم وقيامهم بجميع واجباتهم.

ـ تعليم يُدخل في منظوره التعليم مدى الحياة.

ـ تعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحاً متوازياً.

وفي إطار العلاقة بين التنمية البشرية المستديمة، والتنمية الاقتصادية المستديمة، كان لابد أن تكون التربية المستديمة أداة أو عملية توطد العلاقة بينها؛ كونها تشكل المدخلات الأساسية التي تحقق أهداف كلا منها، ذلك أن ما تهدف إليه التنمية البشرية للحد من الفقر والأمية والبطالة، وتحقيق حياة طويلة خالية من الأمراض، وحصول البشر على الموارد والدخل لتحقيق مستوى معيشي ملائم، وتوفير حياة كريمة، يتوقف على نوعية تربية هؤلاء البشر، وما تزودهم من معارف ومهارات، وعلى مدى قيام التربية بذلك؛ فقد وفرت المدخلات الرئيسية للتنمية البشرية، من خلال التربية المستديمة التي تضمن إتاحة فرص التعليم المناسبة لأفراد المجتمع، وبنوعية تمكنهم من تعليم أنفسهم وتنمية مهاراتهم ومعارفهم واتجاهاتهم، بما من شأنه توفير المدخلات الأساسية للتنمية الاقتصادية ودوام استمرارها، من خلال تمكين هذه المهارات والقدرات من الانخراط في مختلف الأنشطة، وتدفعهم إلى المشاركة الفاعلة في زيادة الإنتاج وتحسينه، وذا ما وزعت عوائد التنمية الاقتصادية بعدل ومساواة على سكان المجتمع، وارتفعت نفقات التربية، وتزايدت الاستثمارات الموظفة في الصحة والغذاء والسكن، ووسعت الخيارات أمامهم لتوفير حياة كريمة، فقد وفرت التنمية الاقتصادية المدخلات الأساسية للتربية واستدامتها من جهة، والتنمية البشرية واستدامتها من جهة ثانية، وهكذا بصورة دائرية متلازمة. وعلى ذلك، إذا كانت التنمية البشرية المستديمة تهيئ الأرضية للتربية المستديمة ونشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، وعلى مدى استخدام

معارف البشر ومهارتهم ؛ تتوقف استدامة التنمية الاقتصادية، وعلى مدى تبادل السكان منافعها ؛ تتوقف معدلات نموها ؛ فقد تداخلت التنمية والتربية إلى حد يشبه الترادف [24]...

ويتحدد دور التربية في توطيد علاقاتها بالتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية من جهة، وتوثيق العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية، في أنها عملية تعليمية تربوية تنمي قدرات الفرد العقلية والجسمية والنفسية، وتزيد من استعداداتهم على الإبداع والابتكار، وعملية تدريبية فنية تعد الفرد في تخصص معين، يستطيع من خلاله الحصول على فرصة عمل، والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وعملية سلوكية تنمي قيم الفرد واتجاهات تمكنه من التوافق مع نفسه والعيش مع الآخرين، والمشاركة المسئولة في جهود التنمية، والتفاعل مع الثقافات والشعوب، وعملية تنظيمية إداريه تكسب الفرد مهارات وأساليب التخطيط والتنظيم، والتنفيذ والتقديم [25]، وهذا ما تهدف إليه كل من التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية في نهاية المطاف، وبالتالي فالتربية المستديمة هي الضمان الأكيد لاستدامة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

ولقيام التربية المستديمة، وجدت شروط وضوابط لابد من توافرها، حتى تقوم بأدوارها من أجل استدامة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، لعل أهمها ما يأتي:

- صياغة منطلقات فكرية بمعايير وأساليب جديدة للتربية المستديمة، تختلف باختلاف البيئات والثقافة، ومرحلة التنمية، وتكفل توسيع فرص التعليم إلى أقصى مدى، والمشاركة المجتمعية في عملية التعليم والتعلم.
- إيجاد نظم تعليمية نظامية وغير نظامية مرنة للغاية، بصيغ ونماذج مفتوحة، تتيح تشكل بيئات تربوية تشمل مختلف الأطراف التي يتفاعل معها أفراد المجتمع، وبأساليب ووسائل تعليم وتعلم تعتمد على جهد الشخص، وما يطمح إليه أن يكون.
- أن تبنى المناهج على مستجدات التنمية واحتياجات الأفراد، وأنشطة المجتمع، وعمليات الإنتاج، وتحصين التنمية من العولمة، وحركة عناصر الإنتاج، والقيم والسلوك، والاهتمام بالتنبؤ والتنظير لمستقبل مرغوب
- أن تحافظ نظم التعليم والمناهج التعليمية على تنوع وتجدد البيئة، وتوليد الموارد، وما يستلزمه ذلك من تجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات، وتدوير الموارد على مستوى المحليات، وإعادة صياغة المؤسسات في ضوء التطور العلمي والمورث الثقافي.

- على نظم التعليم إحداث تغيير جذري في نظم القيم وأنماط السلوك، وأساليب الحياة الديمقراطية والأمن والسلام، والتعريف بالتشابكات الإقليمية والدولية في الثقافة والعلوم والمعلومات واتخاذ القرارات [26].
- جعل التعليم عملية متصلة ومتكاملة الحلقات، تعتمد على الإنسان ذاته، وتمتد عبر المؤسسات التربوية، ومؤسسات المجتمع، ومواقع العمل والإنتاج.
- إيجاد سياسيات وطنية للتعليم والبحث العلمي من منظور استدامة التنمية لمواجهة المشكلات المعقدة، وفهم التشابكات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية وتعددها وتعايشها وتنافسها، لفهم التجارب الحضارية.
- إيجاد مفهومات وأساليب حديثة للجودة والتميز بمعايير جديدة غير كمية، وغير اقتصادية فقط، ليس لتقويم المدخلات والأداء والمخرجات فحسب، وإنما أيضاً للتمويل والتطوير التقني، وتقليل الهدر.
- إحداث تحول في الفكر العلمي، وخاصة في العلوم الطبيعية والبيولوجية والإنسانية، وتنمية القدرات الإبداعية الجديد، وتوليد أفكار جريئة.
- رفع فعالية التعلم في الفعل الاجتماعي لخدمة المجتمع، والانتقال باتخاذ القرارات إزاء قضايا المجتمع والتنمية من الاستجابة للأحداث التي صنعها بحكمة.
- تحويل الثورة الصامتة التي يحدثها التعليم إلى طاقة فعل وإبداع وحراك إنساني ثقافي.
- تعزيز قيم العمل والإنتاج، والجدية والمثابرة والتنظيم لدى المتعلم من خلال التعلم، ومن خلال الممارسات المجتمعية الاقتصادية والسياسية، والمشاركة مع الجماعة، والقدرة على التنافس والإنجاز في عالم العمل.
- تمكين المتعلم من الوسائل اللازمة لتطوير معارفه ومهاراته الفكرية والسلوكية باستمرار، للتعامل مع مستجدات العمل وتقنياته المتغيرة، والتكيف مع المتغيرات الحالية المتوافقة.

ثانياً: تحليل العلاقة بين التربية والتنمية البشرية:

أدى التحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية إلى جعل البشر أساس الإنماء الحقيقي، الذي يبدأ منهم، وتتعزز مسيرته بهم، وينتهي عندهم، أي جعل التنمية تتمحور حول البشر بوصفهم صانعي التنمية، ومحرك عواملها المادية والتنظيمية والثقافية، وإليهم ترجع عوائدها، بحيث يغدو كلاً منها مدخلاً للأخرى، وسيلة وهدفاً، سبباً ونتيجة، فيسهم البشر في التنمية الاقتصادية،

في حين تسهم التنمية الاقتصادية في رفاهية البشر، وما يستلزمه ذلك من توثيق الروابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

ولكي تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التنمية البشرية، وضعت عدة شروط، أهمها: أن يصاحب التنمية الاقتصادية توزيع عادل للدخل من خلال إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى تقديم السلع والخدمات العامة لكافة شرائح المجتمع ومناطق البلاد دون تمييز، وأن تعاد هيكلة النفقات الاجتماعية بصورة تؤدي إلى استفادة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً والأكثر عدداً[27]، بحيث تكون التنمية الاقتصادية وسيلة لتوسيع الخيارات أمام البشر لإنماء قدراتهم، وتوفير احتياجاتهم الأساسية، أي رفاه السكان، وأن تكون التنمية البشرية الطاقة المحركة للتنمية الاقتصادية، بحيث ألا تكون التنمية الاقتصادية وما يتصل بها من زيادة الدخل الفردي والقومي معياراً وحيداً للتقدم! وإنما التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وآية ذلك، بما أن التنمية الاقتصادية نتاج جهود أفراد المجتمع، فعلى مقدار حصولهم على عوائدها أو فوائدها، تتوقف معدلات نموها، وفي المقابل إذا اتسعت منافع التنمية الاقتصادية من خلال زيادة النفقات على الصحة والغذاء والسكن والتعليم، وغيرها من مشاريع التنمية الاجتماعية، ومكنت أفراد المجتمع من الاعتناء بصحتهم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم؛ توافرت المدخلات الأساسية للتنمية البشرية، وعظمت مشاركتهم فيها، وتزايدت أهميتهم في دفع عمليات التنمية الاقتصادية.

وإذا كانت التنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية، فإن النظام التربوي هو اللحمة أو العملية الرئيسية التي توثق العلاقة بينهما؛ كون النظام التربوي يتولى تنمية معارف ومهارات السكان التي يتوقف عليها تحقق المكونات الأخرى للتنمية البشرية، كما يتولى إعداد وتأهيل القوى العاملة كماً وكيفاً اللازمة للتنمية الاقتصادية، وعلى مقدار تنمية مهاراتهم ومعارفهم وإعدادهم لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ توسعت فرص حصولهم على وظائف في سوق العمل، وتزايدت قدرتهم على المشاركة الفعالة في عمليات التنمية الشاملة، بعكس ضيق فرص التعليم أو تدني نوعيته، أو عدم ارتباطه باحتياجات التنمية وسوق العمل. وفي المقابل، فعلى مقدار تبادل البشر منافع التنمية الاقتصادية، ووسعت الخيارات أمامهم؛ توافرت المدخلات الأساسية للتربية، وغدت التربية أداة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، وطاقتها المحركة، وبالتالي فقيام نظام تربوي حديث وفعّال يتيح الفرص التعليمية المناسبة لكل أفراد المجتمع، فقد توافرت الأعمدة الرئيسة للتنمية البشرية؛ على أساس أن حصول أغلب السكان على حقهم في التعليم يشكل مدخلاً مهماً

لتحقيق المكونات الأخرى للتنمية البشرية، ذلك أن الفرد المتعلم المزود بالمعرفة والمهارات اللازمة للحياة والعمل، يمثل العامل الحاسم في التنمية، وبذلك فالتنمية في جوهرها هي محصلة تفاعل دينامي بين المكونات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه تحقيق التقدم والازدهار.

ومن جهة أخرى، فإن تأمين المصادر المالية الدائمة واستثمارها الاستثمار الأمثل في التربية والصحة والتغذية والرياضة والترويح، وإنمائها تراكمياً على مر الزمن؛ فإن ذلك يؤدي إلى صيانة سكان المجتمع من التدهور والضياع، ثم أن استمرار علاقات الترابط والتواصل بين التربية والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية بصورة دائرية، يجعل كلاً منها مدخلاً للأخرى؛ مما يعزز من اطراد نموها معا، ويساعد على تعاظم فرص النهضة الحضارية للمجتمع.. وهو ما يعني قيام التنمية المستدامة.

وفي ضوء النهج الشامل للتنمية، يصبح إنماء البشر هو الإنماء الأكبر والغاية النهائية لأي إنماء اقتصادي، ليس بصفتهم وسيلة لزيادة الإنتاج وتعظيم الثروة فقط، وإنما العكس؛ إذ عندما ينال البشر خير أو منافع التنمية الاقتصادية، تكون التربية أداة التنمية البشرية، وبالتالي تكون التربية والتنمية البشرية مفتاح انطلاقة التنمية الشاملة. ولجعل التربية عملية فعالة في توثيق العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية يجب أن تصبح التربية [28]:

- حاجة أساسية للإنسان، بها يحصل على قاعدة عريضة من المعرفة والمهارات والاتجاهات التي يقيمون عليها حياتهم، وتمكنهم من الانخراط في أنشطة المجتمع، وتزودهم بالقدرة على التعليم الذاتي، والتكيف مع المتغيرات المتسارعة.
- حقا وضرورة إنسانية لتحسين مستوى حياة الإنسان، من صحة وتغذية وسكن، وبالتالي رفع قدرته على التحصيل التعليمي، ومواصلة التعليم، حتى يكون مواطنا منتميا ومنتجاً، وقادرا على تحسين معيشته والتواؤم مع ثقافته.
- نشاطاً يدفع عمليات التنمية من خلال إعداد القوى العاملة في مختلف التخصصات، وعلى كافة المستويات، للقيام بوظائف التنمية وتنفيذ مشاريعها، وما تقدمه من معارف نظرية وتطبيقية وأساليب حديثة في التنظيم والإدارة، وما تقدمه من معارف ومهارات تسهم في الحفاظ على البيئة، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بينها وبين السكان.

ولكي تكون الشخصية التنموية هدف التربية يجب أن تكون بمحتوى منهجي لتنمية متعددة الأبعاد، تمتد من المعرفة الأساسية إلى البحث المتقدم، ومن التدريب على المهارات الضرورية إلى مهارات

الإنتاج المعقدة، وأن تتنوع أشكال التعليم النظامية وغير النظامية، وربطها بأهداف التنمية الشاملة؛ بحيث تكون التربية قادرة على تكوين جيل تنموي جديد متصف بمهارات وقدرات متميزة، فكراً وتطبيقاً، قولاً وعملاً، قادراً على الربط بين الوسائل والغايات، ومدركا لما يقوم به، واعيا لآثاره في ضوء التجربة الواقعية، قادرا على تحمل المسؤولية والالتزام الأدبي والأخلاقي، ومراعاة حقوق الغير وواجباتهم، مدركاً للمصلحة العامة، ومهيأ للتعاون والعمل الجماعي المشترك، وقادرا على الابتكار والإبداع، مستشعراً لما حوله، واعياً لتحديات المستقبل...وسواها كثير.

ولتوثيق علاقة التربية بالتنمية الشاملة في المجتمع يجب إتاحة فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم، باعتبارهم رافداً جديداً للمجتمع، وتوظيف إمكانات النظم التعليمية ومخرجاتها في تحقيق أهداف التنمية. وحتى تكون التربية فاعلة في التنمية البشرية يجب تطوير أشكال التعليم النظامية وغير النظامية، وتوثيق العلاقة بينها، ودمج التعليم النظري بالتعليم المهني والتقني، وتوسيع فرص التعليم والتدريب لكل فئات السكان، ليس في التعليم النظامي وغير النظامي فقط، بل وفي مواقع العمل والإنتاج. وكذا توثيق العلاقة بين التربية المدرسية والتربية غير المدرسية لإنماء البشر، وجعل التربية المستمرة المتجددة حقيقة واقعية تمتد من المهد إلى اللحد، والعمل المستمر لإيجاد المجتمع المتعلم المعلم.

طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية البشرية:

وبما أن التنمية البشرية هي تنمية قدرات الإنسان، واستخدامها المثمر في رفع مستوى حياته، فإن التربية هي أبرز المكونات أو المدخلات الأساسية للتنمية البشرية، والعامل الأكثر تأثيراً في تحقق بقية المكونات الأخرى؛ لأن وصول التنمية البشرية إلى مبتغاها يتوقف على نوعية الفرد الذي تعده، وعلى المعارف والمهارات التي تزوده بها، وعلى مدى توظيف هذه المهارات في مختلف أنشطة المجتمع، وليرفع بها من مستوى معيشته، وبذلك تتحقق التنمية البشرية.

وإذا كان هدف التنمية البشرية هو تمتع أفراد المجتمع بالصحة، وحصولهم على المعرفة والدخل، فإن العناية بالصحة، سواء من قبل الأفراد، أو من قبل المجتمع، وتوفير الغذاء والسكن المناسب، يتوقف على ما لديهم من معارف ومهارات، أي على وجود تربية تبصرهم بالغذاء اللازم لصحة الإنسان، والوقاية من الأمراض، أو اللجوء إلى الدواء المناسب. كما أن مشاركة أفراد المجتمع في قطاعات التنمية، والحصول على الدخل المجزي، يتوقف على نوع التربية التي أعدت أبناء المجتمع وأهلتهم للوظائف والمهن التي تحتاجها مشاريع التنمية.. وكلما اتسعت فرص التعليم أمام أبناء

المجتمع، ولاءمت احتياجاتهم المتعددة والمتباينة، ودقت نوعية تربيتهم؛ حافظوا على صحتهم، ونموا معارفهم وقدراتهم، واتسعت فرص حصولهم على الوظائف والمهن، وبالتالي زادت دخولهم وتحسن مستوى معيشتهم، والعكس صحيح إلى حد كبير، وخصوصا في العصر الحاضر والمستقبل، مما يؤكد القول أن التربية هي العامل القوي والمؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مدى بلوغ التنمية البشرية، كما تزايدت أهمية التربية؛ كونها أساس لتنمية رأس المال البشري.. وكلما تراكم رأس المال البشري؛ نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان، وتوافرت حياة كريمة؛ فإن التنمية البشرية وفرت الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك تعد التربية مدخلاً حاسماً لجعل أهداف التنمية الاقتصادية هي أهداف التنمية البشرية، والعكس صحيح (29).

صحيح، إن التربية بتلك الأهمية السابق ذكرها، ولكن ليست العامل الوحيد؛ كونها نظام فرعي داخل نظام كلي، إذ لا بد أن يسبقها ويصاحبها جهود منظمات وأطراف أخرى، حتى تقوم التربية بأدوارها كاملة الوظائف والمسؤوليات، بما يجعلها تتبوأ تلك الأهمية، حيث يجب أن يسبق التربية التنمية البشرية وتسير معها؛ من بناء الأجسام الذي تتولاه وزارة الصحة، ووزارة الشباب والرياضة، إلى بناء العقول والمهارات التي تتولاها وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم المهني والتقني، وإلى التربية الروحية التي تتولاها المساجد، ووزارة الأوقاف، وإلى النشاط التثقيفي والترفيهي والترويحي الذي تتولاه وزارة الثقافة والسياحة، ووزارة الإعلام، والمؤسسات المعنية الأخرى، ثم تمتد هذه المهام إلى قطاعات الأعمال والإنتاج الذي تتولاه مؤسسات الإنتاج والمال والأعمال والخدمات، العامة والخاصة والأهلية، إلى مجال التوعية السياسية والقومية التي تتولاها المنظمات السياسية والمهنية...الخ، وما يستلزمه ذلك من إيجاد سياسات واستراتيجيات متداخلة ومتكاملة، توثق علاقات التفاعل فيما بينها، وتيسر تبادل عمليات التأثير والتأثر في اتجاه غايات التنمية البشرية.

وفي ضوء ما سبق، ليس مستغرباً أن قفزت التربية إلى مقدمة اهتمامات الدول والأفراد، والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، ومثلت الأولوية الأولى للمجتمعات المعاصرة، والهمّ الأول للمجتمع كله رسمياً وشعبياً، فردياً وجماعياً، بصورة جعلت التربية تفوق في أهميتها القوة المسلحة، وبناء قاعدة صناعية وسواها، لتصبح شؤون التربية والقرارات المتخذة فيها من الشؤون العامة والقرارات السيادية العليا، التي يجب أن يشارك فيها- بصورة أو بأخرى- جميع شرائح المجتمع.

وعلى مقدار تكون نظام تربوي حديث وفعّال، قادر على تقديم الفرص التعليمية المناسبة لكل - أو أغلب - أبناء المجتمع، وتقديم تربية نوعية عالية المستوى، وارتباطه الوثيق بالتنمية البشرية؛ فقد تتوافر الشروط اللازمة لقيام التنمية البشرية واطراد مسيرة نموها؛ على أساس أن حصول أغلب سكان المجتمع على حقهم في التعليم، وارتفاع مهاراتهم، تشكل المدخلات الأساسية لتفعيل المكونات الأخرى للتنمية البشرية، والمضي قدما في اتجاه تحققها، على أساس أن الفرد المتعلم المزود بالمعرفة والمهارات اللازمة للحياة والعمل والإنتاج، يكون أكثر وعياً للعناية بصحته وصحة أسرته، ويكون أكثر قدرة على توفير الغذاء والسكن المناسب، كما تتسع أمامه فرص الحصول على عمل، ورفع دخله، وتحسين مستوى معيشته، وبالتالي يتمكن من تعليم أفراد أسرته، والتأثير إيجابياً في المحيطين به، وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية، ما يعني أن النظام التربوي مفتاح التنمية البشرية. وإذا ما تحسنت معارف ومهارات وقدرات سكان المجتمع، وانخرطوا في أنشطته المختلفة، ،فقد توافرت المدخلات الرئيسية لدفع عمليات التنمية الاقتصادية، وكلما اتسعت عوائد التنمية عليهم؛ تحسنت جهودهم، وزادت قدرتهم على العطاء. وعلى كل حال يمكن تحليل العلاقة بين التربية والتنمية البشرية في أن التربية:

- تتيح فرص التعليم الملائمة لكل أفراد المجتمع كحق وضرورة إنسانية، لتشكيل شخصياتهم المتفردة، وتحسين مستوى حياتهم، وهذه أمور تمثل الأساس الأول للتنمية البشرية.
- تحافظ على ثقافة المجتمع واستمرار شخصيته الوطنية المتميزة، من خلال إدماج الأجيال المتعاقبة في ثقافة مجتمعهم، الحاملين لهويته، الفخورين بالانتماء له، حتى تستمر ثقافة المجتمع كأساس يجمع السكان نحو هدف واحد، ويشد من أزرهم على البذل والعطاء، وهذا بدوره يمثل عنصراً مهماً للتنمية البشرية.
- تُعد القوى البشرية المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات، وعلى جميع المستويات اللازمة، ليس لاحتياجات التنمية وسوق العمل فحسب، وإنما للتنمية البشرية.
- تُحسن الكفاءات العلمية والفكرية، والقدرات والمهارات الإبداعية والابتكارية لأبناء المجتمع، وتنمي مهارات البحث العلمي، وطرق التفكير المنطقي كرأسمال فكري تهدف إليه التنمية البشرية.
- تعمل على تطوير أساليب ووسائل الإنتاج، وتطوير التجارب والنظم الملائمة لبيئة المجتمع، وتوطين العلم والتقنية، وهذه عماد التنمية البشرية وما تقصده.

- تنمي المواهب والميول، والقدرات والاستعدادات لدى أفراد المجتمع، وتنمية العادات والاتجاهات الإيجابية، بما يسمح بتوظيفها في تعظيم جهود التنمية البشرية، وتسريع التطوير الاجتماعي والثقافي.
- ترفع من قدرة أفراد المجتمع على التفاعل النشط مع قضايا المجتمع، وتحدياته الداخلية والخارجية، والتعايش مع بيئة التنمية، والتعامل الرشيد مع موارد المجتمع، واستثمارها في توليد فرص جديدة للتنمية المستديمة، ورفع وتيرة تقدمه، وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية.
- تزيد من قدرة الأفراد على التفاهم والتعايش مع الآخرين، ومع الثقافات الأخرى؛ بما يحقق المصالح المشتركة، ويصون هذا الكون من المخاطر التي تهدده، بما يفتح آفاقاً جديدة أمام التنمية البشرية.

ولكي تقوم التربية بتلك المهام، وتحقق الغايات المنوطة بها تجاه التنمية البشرية، هناك العديد من المتطلبات أهمها:

- تكوين نظام تربوي جديد بفكر وفلسفة متطورة، بخصائص ملائمة لبيئة المجتمع، وبنوعية جدية تمزج بين الأصالة والمعاصرة في تناغم وانسجام، ويستجيب لاحتياجات المجتمع، ويلبي مطالب فئاته وأفراده المتباينة، ويتفاعل مع تحديات المستقبل ويسير نحوه.
- تنظيم التربية بطريقة تتيح لكل أفراد المجتمع أن يحصلوا على الفرص التعليمية المناسبة لقدراتهم واحتياجاتهم منه، ولأي هدف يريدون، وما يتطلبه ذلك من تشكيل نظم تعليمية مرنة، نظامية وغير نظامية، بمحتوى حديث وأساليب متطورة، وببرامج تتيح لأي راغب الوصول لأي مستوى تعليمي.
- أن يرتكز النظام التربوي على جعل التعليم مدى الحياة قاعدته الأساسية، حتى يكون كل فرد مسؤولاً عن تعليم نفسه بنفسه، وتطوير مهاراته ومعارفه ليواكب التغيرات المتسارعة والتكيف معها.
- ويقتضي التعليم مدى الحياة أن تتكامل التربية المدرسية بالتربية غير المدرسية، وبالتربية العرضية أو العفوية في متصل واحد، بحيث تمتد مواقف التعليم من المدرسة إلى الأسرة، ومؤسسات التربية الأخرى، وإلى مواقع العمل والإنتاج، وإلى مواقف التفاعل الحية، التي تشكل معاً بيئة لإقامة ألوان من التماسك بين المتعلم وما يتعلمه في أوضاع طبيعية تفاعلية، واكتساب مهارات

التفكير والأفعال السلوكية، وتبني المعايير والقيم التي تقوم بالدور الأكبر في تشكيل شخصية المجتمع.

- إعطاء أهمية قصوى لنوعية التعليم، قدر الاهتمام بكمّه، بحيث تكون جودة التعليم وتحسين عناصره أساساً لوجود هذا النوع التعليمي، أو ذاك، ومعياراً للحكم على مخرجاته، على أساس أن النوعية العالية تؤدي إلى تكوين الإنسان الجديد المتقن لمهاراته الأساسية، المدرك لذاته، المشارك في أنشطة مجتمعه، المتفاعل مع قضاياه المحلية والإنسانية جمعاء، المتزود بالقدرات والاستعدادات التي تجعل منه إنساناً مفكراً، بعقلية نافذة وخيال مبدع، ودارساً متطلعاً لإنماء معارفه ومهاراته بنفسية سوية مهذبة، وروح وثابة، ويد عاملة منتجة تحترم العمل، وتعرف قيمة الإنتاج، وتلتزم بالوقت، وتحترم النظام وتتحلى بروح المسؤولية (30).
- أن يكون النظام التعليمي سريع الاستجابة لاحتياجات المجتمع من الكفايات والمهارات اللازمة للتنمية، القادرة على تجديد نفسها حتى تتكيف مع التغيرات المتسارعة، والمزودة بقدرات تفكيرية ومهارات إبداعية متنوعة، لارتياد آفاق إنتاجية جديدة تمكن من الوقوف أمام التهديدات الخارجية.
- التأكيد على تنمية المكونات الثقافية، ومعتقدات المجتمع وقيمه النبيلة؛ بتعزيز صور الانتماء والمواطنة الإيجابية، وخصوصاً لدى النشء الجديد، لتحصينهم من تيار العولمة الجارف، ومجابهته بروح ناقدة ووعي بحقائق الأمور، دون مغالاة، مع ضرورة احترام ثقافات الشعوب الأخرى، وعقائد المخالفين.
- أن تعمل نظم التعليم - وخصوصاً العالي منها - على توطين العلم والتقنية، بدءاً من نشر ثقافة البحث العلمي، وطرق التفكير المنطقي، ومروراً باستخدام المنهج العلمي في إنتاج المعرفة وتبادلها، وتوسيع نطاق توظيفها في شتى مناحي الحياة، وانتهاءً باستخدام المنهج العلمي في اتخاذ القرارات وفي التطوير، وفي استشراف المستقبل، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتجهيز طائفة من العلماء والمفكرين، والمصممين والمهندسين، وإعداد قوافل من القدرات الإبداعية والإبتكارية، والمهارات التقنية والمهنية في شتى العلوم والفنون والآداب؛ باعتبار هؤلاء الثروة الحقيقية التي يمتلكها المجتمع، والمورد المتجدد للثروة والقوة، والحضور الدولي الفاعل.

وفي المقابل، هناك مطالب وأدوار تلقيها التربية على التنمية البشرية حتى تتوثق علاقات الترابط بينها، وتصبح كل منها مدخلاً للأخرى، لعل أبرزها ما يلي:

- أن يسبق التربية المدرسية عناية التنمية البشرية بصحة النشء الجديد ؛ من خلال محاصرة وتكميم العلل والأمراض، وتوفير الحد المقبول من الغذاء والسكن، كعملية لازمة تحافظ على بقاء النشء على قيد الحياة، وتوفر لهم الظروف المناسبة لالتحاقهم بالتعليم.
- أن توسع التنمية البشرية الخيارات أمام سكان المجتمع لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ووسائل الوصول إليها، وتحميل كل فرد مسؤولية الإفادة منها، مع ما يستلزمه ذلك من تحقيق العدالة فيما بينهم.
- أن تُمكن التنمية البشرية من إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة بين فئات السكان والمناطق، وتحقيق المساواة والعدل بين الصغار والكبار، وبين الذكور والإناث، مع التركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة، وذلك بزيادة الإنفاق على التعليم، وضمان مصادر تمويل دائمة له، تقليدية وغير تقليدية.
- مثلما تركز التنمية البشرية على تنمية معارف وقدرات البشر من خلال التعليم، عليها ضمان توظيف هذه المهارات والقدرات، ومشاركتها في مختلف أنشطة المجتمع، بما يمكن من دفع عمليات التنمية، ورفع معدلات نموها.
- إتاحة فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم في مختلف قطاعات الأعمال والإنتاج، بما يمكنهم من رفع دخولهم لتحسين مستوى معيشتهم، وتمكينهم من تعليم أبنائهم، وبالتالي تواصل عمليات التنمية البشرية.
- أن تركز التنمية البشرية على الحد من البطالة والفقر والأمية، بما يمكن السكان من الاستفادة من فرص التعليم، ويعزز من عمليات التنمية البشرية.
- إن تمتع سكان المجتمع بالحقوق والحريات العامة من أبعادها السياسية والثقافية والاقتصادية ؛ سيوفر مناخاً دائماً للتنمية البشرية.

يتضح مما تقدم العلاقة الوطيدة بين التربية والتنمية البشرية من جهة، وبينها معاً وبين التنمية الاقتصادية من جهة ثانية، وتوثق عمليات التفاعل المتبادلة بينهما معاً بطريقة شبكية دائرية، بحيث إذا اختلت العلاقات بينها، أو قصرت أحداها عن القيام بأدوارها تجاه الأخرى ؛ انعكس ذلك سلباً على الأخرى، وأخل بعملياتها الداخلية وحركتها المتوازنة مع نفسها ومع المجتمع، وتسبب في إعاقتها أو فشلها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

ووضعاً مثالياً للعلاقة بين التربية والتنمية البشرية في اليمن يبدو بعيد المنال، وذلك بالنظر إلى

الاختلالات الحادة، القائمة بين التربية والتنمية البشرية، وغلبة علاقة التنافر والتضاد بينها، الناتجة عن الهياكل التنظيمية القائمة، وما يمارس ويتخذ فيها من سياسات وخطط، وعمليات وإجراءات تكرس القطيعة بينها، وسنحاول الوقوف على أهمها في الموضوع التالي؛ وذلك انطلاقاً من أن تشخيص المعوقات التي تحول دون توثيق العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، سيكون دليلاً لمعالجة هذه المعوقات.

ثالثاً: المعوقات التربوية للتنمية البشرية المستديمة في اليمن:

هناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون توجيه بوصلة النظام التربوي نحو التنمية البشرية في اليمن، وجعله أساساً لدفع عمليات التنمية البشرية المستديمة وتحقيقها حالياً ومستقبلاً، منها ما هو قديم ناشئ من طبيعة تحديث التعليم في اليمن، ومسيرة تطوره، ومنها ما هو انعكاس للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها ما هو مستمد من الهياكل التنظيمية لنظم التعليم وأوضاعها المعاشة، ومنها ما هو ناشئ من التحديات الداخلية والخارجية لنظم التعليم من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية الحالية والمستقبلية، يمكن بلورتها وتجميع خطوطها الرئيسة في نظم التعليم على النحو الآتي:

1. جمود فلسفة التربية في المجتمع اليمني وبعدها عن استيعاب المتغيرات المحلية والدولية:

منذ صدور قانون التربية رقم (45) لسنة 1992 الذي قدم إطاراً فلسفياً للتربية في اليمن، فإن أغلب مواده لم تر النور، حتى الآن، كما لم تبذل جهود تذكر لتجديد فلسفة التربية في اليمن، فضلاً عن أن جانباً كبيراً من هذا الإطار الفلسفي، وما يتوافر من أفكار تربوية تضمنتها بعض الوثائق الرسمية لوزارة التربية والتعليم في اليمن، لا تعدو أن تكون أفكار تربوية متناثرة، جمعت من وثائق رسمية عربية وأجنبية، بعيدة عن توجيه نظم التعليم في اليمن؛ واتخاذها دليلاً لكل أنشطتها التعليمية التربوية؛ كونها لم تبرز في إطار فلسفي متكامل يجسد مكونات المجتمع اليمني، ويعبر عن احتياجاته، وما يطمح إليه هو وأبنائهن لذلك ترك الميدان التربوي في اليمن نهباً لتطبيقات الفلسفات التربوية الأجنبية الوافدة مباشرة، أو المنقولة من بلاد عربية.

وكون الفلسفة التربوية في أي مجتمع هي مصدر بناء الأهداف التربوية، وهذه الفلسفة لم تظهر في صورة بناء متكامل في اليمن، فما وجد من أهداف تربوية هي نفسها أقرب إلى التجميع من وثائق تربوية عربية في الغالب، وتخضع للاجتهادات والرؤى المتباينة في تطبيقها. وكون الأهداف التربوية

هي مصدر بناء أهداف نظم التعليم، والأخيرة مصدر لبناء أهداف مراحل التعليم، وبناء المناهج التعليمية، ثم اختيار المحتوى الدراسي، وهلم جرة حتى تصل إلى الأهداف السلوكية؛ فإن ما هو متوافر من مستويات الأهداف التعليمية قائم على الاجتهادات الفردية والرؤى الأحادية، بمعنى أنها مجمعة من هنا وهناك، وبالتالي لا توجد روابط بينها أفقيا ورأسيا، ولا مرجعية واضحة تحكمها، فضلاً عن الاختلالات التربوية القائمة في نظم التعليم التي تزيد الطين بله.

وفي مقابل ذلك، توجد قطيعة بين نظم التعليم (التعليم العام، والتعليم المهني والتقني، والتعليم العالي، والتعليم الجامعي)، حيث يلاحظ أن كل نظام تربوي يؤدي مهامه في ضوء اجتهادات القائمين عليه والظروف المتاحة له، وكل منها يسير في الاتجاه المنفصل عن النظام الأخر والمضاد له في كثير من الأحيان، حتى أن استراتيجيات التطوير التي وضعتها نظم التعليم مؤخراً جاءت منفصلة عن بعضها البعض، وبالتالي تباينت في المنطلقات والرؤى، وتناقضت في الأساليب والإجراءات، وتباينت في النتائج أو المخرجات.

لذلك، فإن غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم والقسمات لنظم التعليم في اليمن يعد من أقوى المعوقات التي تواجه التنمية البشرية؛ لأن أي تجديد وتغيير يبدأ من الفكر، وعندما توجد فلسفة تربية واضحة المعنى والمغزى وتأخذ طريقاً إلى التطبيق، عندها ستوجه الفلسفة العمل وترشد التنفيذ، وتصبح مرجعاً لما تحقق وأنجز.

2. نظم تعليمية تقليدية بمسارات متباينة وأداء شكلي:

تكونت منذ النشأة الحديثة للتعليم في اليمن نظم تعليمية فرضتها اعتبارات ذلك الوقت، المتمثلة في تثبيت النظام الجمهوري، وبناء الدولة الحديثة، وتعويض الحرمان التعليمي لأبناء الشعب اليمني، وتوثيق عرى الوحدة الوطنية، وتلبية حاجات القطاع الحديث من الكوادر الإدارية، وسواها، غير أن هذا التعليم ظل ينمو ويتسع بنظم تعليمية تقليدية ويتضخم بنفس الكيفية، حتى الوقت الراهن، رغم زوال الكثير من تلك الاعتبارات، وتبدل نوعية تلك الحاجات، بل ولم يتم الاستفادة من التجارب التعليمية الجديدة التي ظهرت في المناطق الشمالية أو المناطق الجنوبية، لتطوير نظم التعليم، ولكنها استمرت تقليدية في بنائها، متصلبة في مراحلها، بالية في إدارتها، نمطية في عملياتها، متباعدة في مساراتها، شكلية في أدائها، وبالتالي ضعيفة في نوعيتها، وهامشية في مخرجاتها.

وحيث إن التعليم الحديث في اليمن ارتبطت نشأته بالقطاع الحديث (التجارة، والإدارة،

والخدمات الحكومية، والصناعات الخفيفة أو الثانوية) القائم في الحضر، فقد جاءت لدفع عمليات التنمية في الحضر، وإهمال الريف وتهميشه، بل وتسخير ما يتاح للريف من إمكانات بشرية ومادية لخدمة الحضر وتنميته وبالتالي جاء منفصلاً عن طبيعة الحياة والعمل والإنتاج في المجتمع اليمني، وقد ترتب على استمرار البنى التقليدية لنظم التعليم العديد من النتائج التي تحول دون توافر الشروط اللازمة للتنمية البشرية، منها:

- عجز نظم التعليم من تطوير صيغ ونماذج التعليم غير النظامي، أو من بعد، لاستيعاب السكان في التعليم، وتقديم فرص التعليم المتكافئة، أو لمواكبة احتياجات الدارسين وقدراتهم وظروفهم..
- عجز نظم التعليم من توفير البرامج التعليمية التدريبية بالقدر والمستوى المناسبين لأبناء المجتمع.
- خضوعها أو استسلامها للنمو الخطي الكمي على حساب النمو الكيفي.
- أضحت مصدراً لتفشي مظاهر البطالة والفقر، وترسيخ حدة التمايزات الاجتماعية بين شرائح المجتمع ومناطقه، وبين الذكور والإناث، والصغار والكبار.
- عدم قدرتها من توفير شروط التعليم مدى الحياة، أو التربية المستديمة.

وبعد رحلة شاقة وعسيرة استقرت نظم التعليم في اليمن وهي تتعايش داخلها أشكال تنظيمية، وأنواع تعليمية متداخلة أحياناً، ومتنافرة أحياناً أخرى، وتتقاسمه ثنائيات بنيوية وحدود مصطنعة، هي بحد ذاتها انعكاس لنظم المجتمع، بتكويناته وأنماط علاقاته الاجتماعية المختلفة، حتى يصير التعليم بنظمه وتنظيماته وسيلة لإعادة إنتاج هذا النظام الاجتماعي بكل تفاصيله تقريباً، وهكذا تكونت في سياق التاريخ الاجتماعي نظم تعليمية مرتبة هرمياً في شكل سلم، شبيه بالسلم الاجتماعي، مكون من مراحل تعليمية مترابطة، كل مرحلة إعداد للمرحلة التي تليها، وتفرغ فيها، وهكذا حتى أعلى سلم التعليم، وداخل هذا التعليم وجدت أنواع تعليمية، بنظم وتنظيمات مختلفة تعكس إلى حد كبير تقسيم البناء الاجتماعي وصور تصنيفاته، على أساس أن التعليم الأداة التقليدية التي توصل إليها المجتمع للحفاظ على وجوده واستمرار مكونات ثقافته (31).

وعلى الرغم مما يموج به العالم من تجديدات وتغيرات مذهلة لنظم التعليم، حتى كادت تختفي نظم التعليم التقليدية في الكثير من بلدان العالم، فما زالت نظم التعليم في اليمن في شكلها ومحتواها القديم، حتى باتت تشكل عبئاً ثقيلاً، ليس على خطط التنمية والقطاعات الاقتصادية فحسب، وإنما على نظم التعليم نفسها؛ كونها أصبحت مصدراً لزيادة أعداد العاطلين عن العمل، وأعداد

الفقراء، وزيادة حدة التمايزات الاجتماعية بين فئات السكان، وبين المناطق، ومنبعاً للكثير من أزمات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الواقع، هناك أشكال حديثة لبعض أنواع التعليم، ولكنها محدودة، وتؤدي مهامها في إطار النظم التقليدية، أو لأغراض دعائية، إلا أن وجود نظم تعليمية تقليدية منفصلة، بعيدة عن البيئات المحلية والعمل والحياة والتنمية، ووجود ثنائية مزدوجة متناقضة بين تعليم نظري وتعليم مهني، وتعليم رسمي مقابل التعليم الخاص، وتعليم للصغار، وآخر للكبار، كل ذلك وغيره يدل على أن نظم التعليم الحالية بعيدة عن تبني مدخل التنمية البشرية لا فكراً ولا تطبيقاً، حتى لو كتب شيء من هذا القبيل؛ لأن تعليماً بهذا التنظيم والأداء لا يتناسب مع متطلبات التنمية البشرية، ولن يكون بمقدورها القيام بأعباء التنمية البشرية، وإنماء رأس المال البشري اللازم لاقتصاد المعرفة الذي أخذ يفرض على اليمن كغيره من بلدان العالم.

3. مناهج تعليمية قديمة باستراتيجيات تعليم وتعلم وتقويم بالية:

تكونت مناهج تعليمية تقليدية لنظم التعليم في اليمن، ظلت - في الغالب - تستنسخ تارة، وتجمع مفرداتها من تجارب عربية وأجنبية تارة ثانية، وهي لذلك لم تعكس حاجات - حقيقية - للإنسان والمجتمع اليمني الجديدين، بل عكست - في الغالب - توجهات وخيارات السلطة السياسية والنظام الاجتماعي السائد.

وكون نظم التعليم جاءت لخدمة القطاع الحديث؛ فإن محتواها التعليمي واستراتيجيات تنفيذه واكبت حاجات القطاع الحديث في المدن، وهمشت القطاع التقليدي الذي يستوعب أغلب السكان، وأوجدت تطلعات وهمية لحياة الطبقات العليا والحاكمة، ووعياً زائفاً لدى النشء، أفقدهم الذهنية العلمية، وجعلهم مأسورين بأنماط حياتية بعيدة المنال فكراً وتطبيقا (2 3).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير المناهج التعليمية لكل نظم التعليم في اليمن، إلا إنها لم تزد عن تجديدات شكلية تمت في مجالات معينة دون مجالات عدة أخرى مرتبطة بها، أو أحدثت ترفيعات تمت هنا وهناك، دون أن تغير من الواقع شيئاً، إذ ما زالت المناهج التعليمية - بصفة عامة - في نظم التعليم الثلاثة (العام، والمهني والتقني، والجامعي) تقليدية في بنائها، ممزقة في مكوناتها، بالية في محتواها الدراسي، وبالية في أساليب ووسائل التعليم والتعليم، وشكلية في إجراءات التنفيذ، وقاصرة في أساليب وأدوات القياس والتقويم، كما أن النمطية المفرطة في تنظيمها وإحراجها؛ جعلها بعيدة عن البيئات الطبيعية والعمل والإنتاج والتنمية، أو تمثل روح العصر

ومتابعة مستحدثاته، يدعم ذلك كله تراكم مشكلات التعليم من كل الأنواع تقريباً، واستفحال الكثير منها، وطول آماد مواجهتها وحلها، حتى صار الكثير من هذه المشكلات جزءاً من الواقع التربوي الذي تتعايش معه مختلف مستويات العمل التربوي في نظم التعليم.

وعلى سبيل المثال، ففي التعليم العام، إذا كان قد طور محتوى المنهج التعليمي لمرحلة التعليم الأساسي، وخفف عنه شطراً من أثقاله البالية، فإن ذلك لم يتم وفق إستراتيجية شاملة لتطوير كل منظومة العملية التعليمية التربوية، أو مع كل مكونات نظام التعليم العام، وديناميةتفاعله مع نظم التعليم الأخرى، وبيئته المحيطة، ولذلك، فعلاوة على أن هذا التطوير جاء مقطوع عن السياق العام لنظم التعليم في اليمن (أي فاقد المرجعية والدليل العملي)؛ فقد اسند تنفيذه لمعلمين غير معدين سلفاً لهذه المهمة، وإدارة مدرسة غير مهنية، وفي مدارس عاجزة ليس حتى عن توفير الوسائل التعليمية التقليدية فحسب، بل لا تتوافر لأغلبها الحاجات الضرورية والبديهية، مثل: الكهرباء، والحمامات، القاعات الدراسية..الخ، ولا سيما في الريف.

صحيح، هناك نيات صادقة لعمل شيء حسن في مناهج نظم التعليم، إلا أن تطوير التعليم - بخاصة - لا يؤتي ثماره المرجوة - كما بينت نتائج الخبرات التربوية - إلا إذا كان شاملاً لكل أجزاء نظام التعليم، ليس هذا فحسب، بل وتشترك فيه أطراف عدة تدعمه وتيسر حصوله، وخصوصاً الأطراف المستفيدة منه مباشرة.

ولا يختلف واقع حال المناهج في نظم التعليم الأخرى بل تكون - أحياناً - أكثر سواءً، حيث لم تتوافر - مثلاً - للعديد من المعاهد المهنية والتقنية في العديد من التخصصات لمحتوى دراسي مكتوب حتى الآن، كما كشفت خبرات الباحث كمشرف على التربية العملية في المعاهد القائمة في أمانة العاصمة، وإذ كان هذا حاصل في أمانة العاصمة؛ فربما أن هذا الوضع أسوأ في معاهد المحافظات.

يتضح مما تقدم، إن مناهج تعليمية بذلك الشكل والمحتوى والتنفيذ - لا شك - لا تصلح أن تكون أساساً للتنمية البشرية في اليمن، وتنمية رأس المال المعرفية، كون أغلبها مقطوعة الصلة بالعمل والإنتاج والتنمية، وقليلة الارتباط بحاجات الدارسين وبالحياة، وبالبيئات المحلية.

4. فيض طلابي متصاعد على نظم التعليم مقابل مخرجات كمية مختلفة وبنوعية متدنية:

إن تصاعد الإقبال على نظم التعليم في اليمن، الناجم عن تزايد النمو السكاني في اليمن، في ظل استمرار نظم التعليم التقليدية، المقطوعة الصلة بالعمل والإنتاج والتنمية، يؤدي إلى شل قدرة

النظم التعليمية هذه في مواجهة الفيض الطلابي المتصاعد، المدفوع: بثورة الآمال والطموح، تطبيقاً للدستور والقوانين النافذة، والمسنودة بالمواثيق الدولية، واحتياجات التنمية وأسواق العمل من القوى العاملة المؤهلة المدربة في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، دون أن تتمكن من تلبية حاجاتهم الدراسية وتنمية معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم بالصورة التي تحقق طموحهم ، ودون أن تتمكن من الوفاء باحتياجات التنمية وسوق العمل من القوى العاملة بالكم والكيف المناسبين، وفي الوقت والمكان الملائمين، وذلك لأن نظم التعليم غرقت حتى قمة رأسها، وهي تسعي جاهدة إلى توفير الحاجات الضرورية من ألبان المدرسية والمعلم والكتب الدراسية..الخ، لقيام العملية التعليمية لتلك الأعداد المتزايدة عاماً بعد عام آخر، وتجد نفسها مجبرة على التوسع في التعليم النظري، الأسهل حلاً والأقل تكلفة، فتوسعت فيه إلى أقصى مدى، لتجد نفسها تكدس أعداداً في تخصصات نظرية على حساب التخصصات المهنية والتقنية والتطبيقية، دون أن يتيح لها الضغط الطلابي من تأهيلهم والارتقاء بنوعيتهم ، لذلك صارت تخرج أعداد هائلة في تخصصات لا يحتاجها أسواق العمل والتنمية، مقابل عجزها عن تخريج أعداد في تخصصات أخرى تحتاجها أسواق العمل والتنمية بالنوعية المطلوبة، والنتيجة هدر بشري ومادي كبير، واختلالات حادة في أسواق العمل بين الزيادة والنقص، وبطالة هيكليه، كما أن تدني نوعية مخرجات نظم التعليم ؛ تضيق من فرص حصولهم على فرص عمل، وما ينجم عن ذلك من عوائق أمام خطط التنمية، علاوة على تأجيج أزمة سوق العمل.

وما تبذل من جهود التطوير نظم التعليم ؛ تتضاءل ويخفت أثرها أمام الفيض الطلابي المتعاظم، لتحيل مشكلات نظم التعليم القائمة ما يتحقق إلى أثر بعد عين، أما ما تبقى من مشاريع تطويرية، فرغم الجهود المتواصلة، ودعم الجهات المانحة الفني منها والمادي، فلم تتحقق النتائج المرجوة كما خطط لها، لذلك سيظل الإقبال الطلابي المتصاعد الناجم عن الزيادة السكانية، وفي ظل بقاء نظم التعليم التقليدية من أقوى العوائق أمام التنمية البشرية حالياً ومستقبلا، في وقت باتت فيه معارف البشر وقدراتهم الإبداعية العامل الحاسم في التنمية المستديمة.

5- مركزية إدارية مع تدني المساءلة والشفافية :

يستمد التنظيم الإداري والأكاديمي والفني لنظم التعليم في اليمن مركزيته المفرطة من التنظيم الإداري لأجهزة الدولة، بثقافة ممتدة من أنظمة الحكم والمجتمع السابقة التي تقوم على تكريس المركزية وربط مقاليد السلطة بيد القيادات العليا، ثم لشاغلي الوظائف حتى المستويات الدنيا، وهنا

يتصف التنظيم الإداري والأكاديمي لأجهزة نظم التعليم بثلاثة مستويات أولهم: المستوى المركزي، ويتمثل بثلاثة دواوين لوزارات التربية والتعليم، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثانيهم المستوى الإقليمي، ويتمثل في وزارة التربية والتعليم بمستويين: أحدهما في مكاتب التربية في محافظات الجمهورية، والآخر في مكاتب التربية في مديريات المحافظات. بينما يتمثل في وزارة التعليم الفني بمكاتب التربية في المحافظات، وتتمثل في وزارة التعليم العالي برئاسات الجامعات في المحافظات، وثالثهم المستوى المحلي، ويتمثل بإدارة المدارس والمعاهد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وما يتبع كل وزارة من أجهزة فنية وتعليمية وتدريبية.

وبهذه الهيكلية الهرمية، يبدو أن التنظيم الإداري والأكاديمي والفني لمستويات العمل في أجهزة التعليم متضخم للغاية.. وتضخماً كهذا في ظل المركزية الإدارية التقليدية، وفي ظل مشكلات نظم التعليم المستفحلة؛ يؤدي إلى تداخل التخصصات، وتفشي مظاهر البيروقراطية، وكثرة الأعباء الإدارية الروتينية، وضعف تحمل المسؤولية، وغياب الشفافية، إلى ما هنالك من أمور تعمل على تفشي مظاهر العلل والأمراض الإدارية في كل مستويات العمل الإداري والأكاديمي لنظم التعليم، تزداد استشراءً في ظل الولاءات الضيقة، الحزبية والقبلية والمناطقية من جهة، وتدني عمل أجهزة الرقابة والمساءلة القانونية والمحاسبية من جهة أخرى، ولعل الآفة أو المعضلة الكبرى التي يعاني منها التنظيم الإداري والأكاديمي للتعليم في اليمن، هو أن شغل المناصب القيادية والمستويات الإدارية المختلفة، بما فيها الحصول على وظيفة معلم أو إداري، وربما عامل عادي يتم على أساس طائفي وحزبي، وكل يمارس مركزيته الإدارية بطريقة تقوي مركزه، وتحقق صالحه، طالما أنه يستمد بقاءه في مركزه الوظيفي من ولائه السياسي أو حقه الطائفي، بدليل إن أي تغيير وزاري، أو تغيير بعض القيادات الإدارية، فإنه يمتد إلى تغيير الوظائف الإدارية الأخرى، التي قد تصل أدنى الوظائف؛ مما يحول دون تراكم الخبرات والتحسين المستمر لأداء المهام الإدارية والتعليمية من جهة، وسيادة أنماط الإدارة الدكتاتورية والفوضوية والتسيبية.

بناءً على ما تقدم، يبدو أن التنظيم الإداري والأكاديمي لنظم التعليم في اليمن لا يشكل الأرضية المطلوبة للتنمية البشرية المستديمة؛ لأن هذه التنمية بحاجة ماسة ليس إلى نظم تعليمية إدارية وأكاديمية حديثة، مرنة وفاعلة، بأساليب ووسائل جديدة فحسب، وإنما أيضاً إلى كفايات إدارية وتعليمية مختلفة بمهارات متعددة تستشعر مخاطر المستقبل، وتستعد لمواجهته بفكر جديد وقدرات خلاقة.

6. تدني نوعية التعليم :

تتضافر المعوقات السابقة لنظم التعليم عموماً والتنمية البشرية خصوصاً وتعمل بصورة وأخرى مع البنية الحالية لإعداد وتأهيل النشء والشباب على تدني نوعية التعليم في كل نظم التعليم باليمن بلا استثناء، يتجلى ذلك في حشو عقول الدارسين بالكثير من المعلومات والمعارف، الكثير منها غير مفهوم، وغير مناسب لقدرات الدارسين واحتياجاتهم، وغير مرتبط بالحياة والعمل والتنمية، وبالتالي تنسى بعد تخرجهم من هذه المرحلة أو من التعليم، كما يتجلى أيضاً في ضعف قدرة نظم التعليم من تنمية المهارات الأساسية للعمل والعيش في عصر سريع التغير، والاندماج في أنشطة المجتمع، وإنماء القدرات والاتجاهات الجديدة للتفاعل مع قضايا المجتمع ومتغيراته المتسارعة، كما تظهر النوعية المتدنية للتعليم في صور عدة كمية وكيفية منها: تزايد معدلات الرسوب والتسرب، وخصوصاً في نظام التعليم العام، وانخفاض معدلات الترفيع أو النجاح من مستوى دراسي إلى آخر، ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى، والغش في الاختبارات بكل صوره، وبيع الشهادات التعليمية، وانخفاض معدلات التخرج من نظم التعليم، التي تصل إلى أدنى حد لها في التعليم العام، ومنها أيضاً تدني حاجات أسواق العمل لمخرجات كل نظم التعليم ولا سيما التعليم العام، وكذا تدني مواصفات خريجي نظم التعليم لأداء الوظائف والمهن، وغيرها كثير..

وهذه النوعية المتدنية للتعليم تعد من أبلغ المعوقات تأثيراً على التنمية البشرية، كون هذه النوعية هي أساس تكوين رأس المال البشري اللازم للتنمية المستدامة، بوصفها العامل الرئيس للعملية الإنتاجية، والطاقة المحركة للتنمية، وعلى مستوى نوعية رأس المال البشري، تتوقف فعالية المدخلات الأخرى للتنمية البشرية.

7. غياب شبه كامل لدى نظم التعليم لتنمية المهارات والقدرات الإبداعية:

إزاء غرق نظم التعليم ومؤسساتها في استيعاب الطوفان الطلابي المتزايد، مقابل عجز الموارد المادية والبشرية، وغيرها من المشكلات الأخرى فلم تعد نظم التعليم ومؤسساتها قادرة على الاهتمام بتحسين نوعية التعليم، ولا التركيز على إنماء ميول الدارسين واستعداداتهم، وتنمية القدرات والمهارات الإبداعية، وما يدل على ذلك أن غالبية مؤسسات نظم التعليم لم تعد قادرة ليس على القيام بالأنشطة التعليمية المصاحبة للمقررات الدراسية من تجارب معملية وغير معملية، واستخدام الوسائل التعليمية التقليدية فحسب، بل والقيام بالأنشطة الطلابية الثقافية والرياضية والفنية والترفيهية.

8- تدني المستوى المهني لمختلف الفئات العاملة في نظم التعليم:

تعاني مختلف المستويات الإدارية والتعليمية في كل نظم التعليم باليمن من تدني ملحوظ في المستوى المهني والعلمي والثقافي لمنتسبيها أو العاملين بها؛ لأسباب وعوامل عديدة، يمكن تلخيص أبرزها من خلال ما هو مشترك بين كل نظم التعليم كما يأتي:

- أغلب القيادات التربوية والوظائف التعليمية الأخرى إما غير تربوية، أو يتدني مستوى تأهيلها، فمثلاً 80٪ من مدراء مدارس التعليم العام يحملون مؤهلات ما دون الإعدادية، و65٪ من معلمي التعليم العام هم من خريجي معاهد المعلمين والمعلمات نظامي الخمس سنوات وثلاث سنوات [3 3].
- أغلب أساتذة الجامعات والمعاهد المهنية والتقنية غير تربويين، وحديثي التخرج، مقابل انعدام دورات التأهيل التربوي لكل مستويات التنظيم الإداري الأكاديمي والفني.
- طغيان العوامل السياسية والاجتماعية في تعيين القيادات التربوية للمؤسسات التعليمية والوظائف التعليمية الأخرى، حتى كادت تصل إلى تعيين أعضاء هيئة التدريس والوظائف الإدارية الأخرى.
- غياب المعايير العلمية الموضوعية والحديثة لاختيار وتعيين مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية والفنية، أو تقويم الأداء، واعتمادها إلى جانب الجدارة أساساً للترقي.
- عجز حاد في فرص التنمية المهنية والعلمية للقيادات التربوية في مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية، وخصوصاً الهيئة التدريسية والفنية، سواء داخل نظم التعليم أو خارج اليمن.

وفي ضوء ما سبق، فإن المستوى المهني لمختلف الفئات العاملة في نظم التعليم في اليمن لا توفر الأسس المناسبة للتنمية البشرية المستديمة؛ لأن مستويات التوجيه والتخطيط والتنفيذ في نظم التعليم ما زالت تقليدية، مقابل ضيق أو غياب كثير من البرامج التدريبية والتأهيلية، حتى أن الغالبية العظمى من تلك المستويات جمُدت في مواقعها لسنوات طويلة، ولم تعد قادرة على متابعة ما تموج به الإدارة الحديثة من أساليب ومفهومات جديدة ....

9- توظيف النظم التعليمية في الصراع السياسي والطائفي:

دأبت الحكومات المتعاقبة منذ تحديث التعليم في اليمن على توظيف التعليم لتثبيت دعائم النظام الجمهوري ونشر المبادئ الجديدة التي ينادي بها، وبناء الدولة الحديثة، ومد سلطتها على كل ربوع الوطن، لتجد الكفايات الاجتماعية المختلفة، والكيانات السياسية الناشئة من نشر التعليم الحديث

أداة لتقوية مراكزها، وتعزيز حضورها النشط من خلال تقلد رموزها المتعلمة في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية؛ بحجة التقاسم، لإثبات كل طرف حقه في إدارة دفة البلاد، لتطبيق عملي لمبادئ النظام الجمهوري، وكسب الأعضاء والموالين.

ونظراً لتفاوت المستوى التعليمي بين مناطق وكيانات المجتمع اليمني في ظل صراع طائفي ومناطقي خفي في الغالب، يغلف أحيانا بصراع سياسي؛ فقد عملت السلطة الحاكمة على التوظيف السياسي للتعليم، مدفوعة بحجج ومبررات عدة منها: الحق في تقاسم وظائف الدولة، ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بين الكيانات الاجتماعية والمناطق المختلفة، ما سمح بتولي شؤون التعليم قيادات وموظفين غير مؤهلين أو غير مهنيين، ونشر التعليم بنوعية متدنية، مما كان له الأثر الأكبر في إفراغ التعليم من محتواه الحقيقي، وتهميش دوره في تسريع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرغوبة.

وفي غمرة الصراع السياسي على السلطة لم يتوان النظام الحاكم من تقاسم الإشراف على التعليم مع بعض القوى السياسية من أجل تكوين جبهة عريضة تمثل القوى التقليدية أو المحافظة التي يمكنها الوقوف أمام الأحزاب السياسية الجديدة، ليتكون نظامين تعليميين متوازيين بنفس المراحل التعليمية تقريباً، ولم تستطع الدولة إنهاء الآثار السالبة لتلك الازدواجية حتى بعد إلغاء أحدها (نظام المعاهد العلمية) قبل ست سنوات تقريباً.

وما لبث أن تزايد التوظيف السياسي لنظم التعليم بعد الوحدة اليمنية في عام 1990، وبعد حرب 1994 تبدى ذلك في مظاهر عدة منها: استفراد الحزب الحاكم بوظائف المستويات الإدارية والأكاديمية المركزية والإقليمية والمحلية لنظم التعليم، مقصياً بذلك أو مهمشاً الكثير من الخبرات والكفاءات العلمية والمهنية، بل ووصل الأمر إلى المستويات الإدارية والتعليمية الأدنى.. وبتعميم نظام التعليم الذي كان سائداً في شمال اليمن على كل مناطق اليمن، وإلغاء التجارب التعليمية الرائدة، وكذا التراجع عن التجديدات التي أدخلت في نظم التعليم، فقد أطبق على نظم التعليم حالة من الجمود، وطغت عليها الشكلية والنمطية المفرطة.

وفي سياق التوظيف السياسي والاجتماعي للتعليم، فهم التوجه نحو تفعيل الحكم المحلي، وخصوصاً في أرياف اليمن، على أن كل منطقة أو مديرية يجب أن تكتفي بما لديها أو يتوافر لديها من كوادر تعليمية وإشرافية، حتى تثبت أنها قادرة على إدارة نفسها بنفسها، مما أدى إلى تجميد أو الاستغناء عن الكثير من الخبرات والكفاءات المتميزة، وتحويلها إلى قسم الفائض، وإرجاعها إلى مناطقها.

10. اتباع سياسات انتقائية متحيزة في التوظيف والأجور:

يؤثر هيكل الأجور والمرتبات في نمو التعليم مستقبلاً، عن طريق تأثيره على الطلب الاجتماعي على التعليم، ذلك أن الطلب الاجتماعي على التعليم يتوقف على عدة عوامل مثل: خصائص الأسرة، والأماكن المتاحة في أنواع التعليم، والمكانة التي يمنحها التعليم لصاحبه، غير أن الحوافز المالية الحالية والمتوقعة في سوق العمالة، هي التي تلعب الدور الرئيس في تشكيل الطلب الاجتماعي على التعليم.

واتساقاً مع هذه المقولة، فقد تم فرض بناء الدولة اليمنية الجديدة ومد سلطاتها على مناطق البلاد، وتحديث المجتمع اليمني أتباع سياسة توظيف ترتكز على انتقاء القوى العاملة المتعلمة لشغل الوظائف التي أوجدتها أجهزة الدولة ومؤسساتها الجديدة، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحسين الخدمات العامة والارتقاء بنوعيتها، وحاجة البلاد إلى تكوين جيش وطني وأجهزة أمن واسعة، عندها وجدت الدولة أن الطريقة العملية لتطبيق هذه السياسة أنها ربطت توظيف الفرد ودخله بالشهادة التي يحصل عليها، وذلك بتحديد المرتبات والأجور طبقاً لعدد السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم؛ مما أدى إلى ميل هيكل الأجور نحو الوظائف العالية المستوى تعليمياً، ليصبح معيار الحاجة للشخص، وليس لمقدار الواجبات الوظيفية، لذلك لعبت فوارق الأجور في ضرب السياستين: التعليمية وتوظيف القوى العاملة؛ لأن فوارق الأجور المقترنة بمتطلبات سوق العمل تؤدي إلى الحط من قيمة التعليم المهني والتقني، وبالتالي الانخفاض الحاد لأعداد الملتحقين به، وزيادة الضغوط على التعليم الجامعي (34).

واعتماد الشهادات التعليمية مصادراً لتحديد الرواتب والأجور؛ دفع النشء والشباب إلى الالتحاق بالتعليم الحديث الذي يضمن لأي متخرج منه الحصول على الوظيفة المقابلة لنوع أو مستوى شهادته التعليمية في أجهزة الدولة، والفوز بعائدها المادي المغري، وبالمكانة الاجتماعية، بمجرد الحصول على الشهادة، وبذلك طابقت هذه السياسة بين هيكل الوظائف والرواتب، وهيكل التعليم، وظل كل منهما يدعم الآخر، حتى صار كل منهما يضر الآخر، حيث عملت هذه السياسة على التوسع المذهل للتعليم النظري أفقياً ورأسياً؛ كونه بالنسبة للدارسين الأسهل للحصول على التعليم والشهادة التعليمية، وكونه بالنسبة لشغل الوظائف العامة آنذاك الطريق الوحيد لتخريج الكوادر بمعلومات وخبرات عامة كانت تكفي لشغل الوظائف والمهن الجديدة (35) وقد تكون لسياسة التوظيف والأجور هذه ما يبررها في المراحل الأولى من تحديث اليمن، إلا أن

استمرار هذه السياسة حتى الوقت الحاضر؛ أوجد العديد من المشكلات بل والمعضلات المزمنة لكل من نظم التعليم وأجهزة الدولة والتنمية، التي ظلت تتزايد وتتعقد، وتتسبب في إيجاد مشكلات أخرى عديدة لنظم المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وللمتعلمين والأسر والمناطق، كلما استمرت هذه السياسة المدعومة بالسياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وطال أمد مواجهتها؛ لأن ضمان العمل لكل خريج دون النظر إلى الحاجة إليه، ووضع تسعير لكل شهادة بغض النظر عن مستوى وإنتاجية الخريج، كما أن عدم ربط الأجر بالإنتاج؛ يؤدي في التعليم إلى اختفاء الدافعية للتعليم أثناء التعليم، ويؤدي في العمل إلى اختفاء الدافع للإجادة في العمل، وأصبح العمل والأجر حقاً لا يقابله أدنى التزام من الموظف (36).

ولعل تضخم التعليم النظري والتخصصات الإنسانية على حساب الأنواع المهنية والتقنية والتطبيقية، وما ترتب على ذلك من تفشي ظاهرة الغش في الاختبارات، وما تسببه من انتشار الفساد المالي والإداري ومختلف العلل والأمراض الإدارية، حتى غدت ظاهرة الغش أزمة كبرى تواجه اليمن، وغير ذلك من المظاهر السالبة؛ إلا دليلاً أو نتيجة لسياسة التوظيف والأجور، لذلك فهذه السياسة تعد من العوائق الخطيرة أمام التنمية البشرية واستدامتها.

10.الإنفاق على التعليم

طبيعي أن تؤدي الزيادة السكانية العالية، وما ينجم عنها من توسيع نظم التعليم أفقيا ورأسياً، مقابل ضعف بنية الاقتصاد وشحة الموارد الطبيعية إلى قصور كبير في الإنفاق العام على التعليم، وتراجع قيمته الفعلية، إضافة إلى سوء توزيعها على مختلف أوجه الاستخدامات، وكذا غياب الشراكة المجتمعية الحقيقية لدعم التعليم مادياً ومجتمعيا.

تشير البيانات الرسمية، أن الإنفاق العام على قطاع التعليم والتدريب ارتفع من (89.6) مليار ريال يمني في عام 2000 إلى (173.3) مليار ريال في عام 2005، وإلى (186.3)مليار في عام 2006(37)، أي أنها تضاعفت مرتين خلال ست سنوات، بنسبة زيادة بلغت (208٪). استأثر نظام التعليم العام بالنصيب الأكبر، بنسبة تراوحت بين(84٪)، و(75٪) من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم، وإذا كانت نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم قد تراوحت بين (5٪، 6٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت بين (14٪، 17٪) من إجمالي النفقات العامة للدولة، وهي بلا شك نسب عالية، فإن هذا الإنفاق لم يكن موازياً لنمو نظم التعليم، ولم يفِ بالكثير من احتياجاتها الضرورية.

وتختل صورة الإنفاق العام على التعليم أكثر، بالنظر إلى توزيع تلك النفقات على أوجه الاستخدامات؛ حيث يذهب معظم الإنفاق العام للنفقات الجارية، بما نسبته (80٪) من إجمالي نفقات قطاع التعليم في عام 2006، في حين وصلت هذه النسبة إلى (85٪) في التعليم العام، و(37٪) في التعليم العالي، ما يعني أن هناك خللاً هيكلياً في ميزانية التعليم، الممتد للخلل الهيكلي الحاصل في الميزانية العامة للدولة، في الوقت الذي تحتاج فيه (90٪) من المباني المدرسية إلى ترميم، و(60٪) منها لا تصلح أن تكون مبان مدرسية، و(16٪) من المدارس قائمة إما في عشش أو في صندقات، وفي خيام و جروف (38)، مع العلم أن هذه النسب تراجعت عما كانت عليه في عام 2000، المعزوة إلى توسع التعليم من جهة، وعدم قدرة ميزانية التعليم الوفاء باحتياجات التعليم.

ومن جهة أخرى، يذهب معظم الإنفاق الجاري إلى الرواتب والأجور، بنسبة تناهز 90٪ من الإنفاق الجاري على قطاع التعليم، المعزو إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة في نظم التعليم. أي لا يتاح إلا النذر اليسير لأغراض التشغيل والصيانة، وما يعنيه ذلك من تضخم أجهزة التعليم بأعداد القوى العاملة، الذين لا يقوم الكثير منهم بأية مهام! أي أنهم يقبعون في بيوتهم ويتقاضون مرتبات، وكذا وجود معلمين بحد أدنى من الحصص الدراسية، أو بدون جدول دراسي، أو أموات أو وهميين لا وجود لهم، في الوقت الذي توجد فيه مدارس - وبخاصة في أرياف اليمن - تعاني من عجز كمي ونوعي خطير، ولا تجد الحد الأدنى من المعلمين والإداريين، وهذا يعني أن هناك هدراً مادياً كبيراً لموارد التعليم العزيزة في اليمن، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة التعليم، وانخفاض العوائد المادية والمجتمعية التي تبرر ذلك الإنفاق.

إن الزيادة المتصاعدة في كلفة الإنفاق على نظم التعليم مقابل ضعف المشاركة المجتمعية في دعمها بالإضافة إلى عدة عوامل وأسباب فرضت على الحكومات اليمنية المتعاقبة تحمل مسؤولية الإنفاق على التعليم.. كانت تبدو وجيه في حينها، أي منذ بداية نشأة التعليم الحديث، ليستمر هذا التوجه كثقافة حاكمة، حتى بعد أن تحولت اليمن إلى نظام السوق في العقود الأخيرة، وظهور فئات ميسورة قادرة على تحمل الإنفاق على تعليم أبنائها، غير أنه إزاء تصاعد الإنفاق الحكومي على نظم التعليم عاماً بعد أخر، لأسباب عديدة محلية وعالمية، أخذ هذا الإنفاق بثقل كاهل الميزانية العامة، دون أن تتمكن من الوفاء بالحاجات المادية والبشرية، بما فيها الضرورية.

وعلى الرغم من تضاعف ميزانية نظم التعليم في السنين الأخيرة فقط ، إلا أنها لم تكن موازية لنمو التعليم لتلبية حاجات النمو الخطي لنظم التعليم، وما ترتب على ذلك من تدني نوعية

التعليم، مقابل ارتفاع تكلفة نظم التعليم ليس نتيجة لارتفاع الهدر المادي والبشري التالي فحسب، وإنما أيضاً لتدني استفادة المجتمع من مخرجاتها وارتفاع دخل خريجي نظم التعليم.

وفي مقابل تصاعد الإنفاق على نظم التعليم، ما تزل المشاركة المجتمعية في دعم نظم التعليم مادياً وفنياً ضعيفة للغاية، وما ظهر في الآونة الأخيرة من مشاركة القطاع الخاص في افتتاح مدارس وجامعات خاصة، إنما يرجع في الأساس لتدني نوعية التعليم الحكومي، وليس لتوجه رسمي يقضي بإيجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم وفق استراتيجية معروفة ومفهومة.

وبجانب ما سبق، هناك تدهور للقيمة الحقيقية لتلك النفقات، مع وجود تفاوت بين الإنفاق الاسمي والإنفاق الفعلي، إذ رغم تزايد الإنفاق العام على التعليم، إلا أن قيمته الحقيقية في تدهور مستمر. فمثلاً تزايد الإنفاق الاسمي بالأسعار الجارية بين (90- 1996)بحوالي (245٪)، إلا أن الإنفاق الحقيقي مقيّماً بالأسعار الثابتة لعام 1990 تدهور بنسبة (18٪) (39)؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الأداء وعلى نوعية الخدمة المقدمة من جهة، ويؤثر سلبا على مرتبات وأجور العاملين في نظم التعليم من جهة ثانية، وبالتالي فالأجور الاسمية لم ترتفع بمعدلات توازي معدلات التضخم المستمرة في الارتفاع، مما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشتهم، وجعلهم يقصرون ليس في أداء أعمالهم وتنمية مهاراتهم فحسب، وإنما أيضاً في العناية بأبنائهم وتعليمهم، وقد تدفع هذه الأوضاع الكفاءات المتميزة إلى ترك التعليم إلى مهن أخرى، أو الهجرة إلى الخارج.

وما دامت ميزانية التربية من أكثر الميزانيات تعرضاً للخفض في زمن التقشف والأزمات الاقتصادية، فقد صار هناك تلازم بين أزمة التربية وأزمة تمويلها، فالمتوقع أن تستفحل أزمة تمويلها في المستقبل، وذلك بالنظر إلى ما يواجه اليمن من تحديات اقتصادية خطيرة، الآخذة مؤشراتها الضاغطة ماثلة للعيان. وبالنظر إلى احتياجاتها المالية المتزايدة في المستقبل في ظل مؤشرات الإنفاق الحالية؛ فإن التربية وتمويلها في اليمن ستشهد أوضاعاً مأساوية فعلاً، وبالتالي ستكون التربية المعضلة الكبرى، وربما الكارثة التي ستحل على التنمية البشرية المستديمة، وعلى التنمية الاقتصادية المستديمة، إذا لم يتم التفكير الجدي ببدائل جديدة للإنفاق على نظم التعليم في اليمن..فمؤشرات المستقبل تنذر بأفدح العواقب التي لن ترحم المتقاعسين والجامدين.

بالإضافة إلى العوائق التربوية السالف ذكرها التي تقف حجر عثرة أمام التنمية البشرية المستديمة في اليمن، فإن هناك العديد من العوائق المجتمعية الخطيرة المباشرة وغير المباشرة التي تكون سبباً في نشأت تلك العوائق التربوية، على اعتبار أن التربية عملية أو أداة مجتمعية تتشكل، وتقوم بأدوارها

طبقاً لمدخلاتها المجتمعية الصريحة والضمنية، مهما وجدت مدخلات علمية تسيرها. بمعنى أن معوقاتها هي في الأساس نتيجة، وليست سبباً، منها ما مصدرها نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..الخ، ومنها ما يرجع إلى نهج التنمية في اليمن، وخططها المطبقة، ومنها ما ينشأ علاقة اليمن بالدول الأخرى، وما تحكمها من اتفاقيات، ومنها ما يعود إلى تدخل الدول الكبرى، والدول الإقليمية، والمنظمات الدولية ظاهراً ومضمرا ليس في شؤون المجتمع فحسب، وإنما أيضاً في توجيه نظم التعليم لخدمة مصالحها وأهدافها الخفية، فضلاً عن التحديات التي تواجه نظم التعليم الناشئة مما يمر به العالم من تغيرات متسارعة؛ نتيجة للثورة المعرفية والتقنية وتقنية والمعلومات والاتصالات التي تشهدها مجتمعات القرن الحادي والعشرين.

صحيح، إن المعوقات التربوية والمجتمعية لها تأثير كبير على التنمية البشرية المستدامة في اليمن، وفي مقدمتها: الفقر، والأمية، والبطالة، وتلوث البيئة، والحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان، إلا أن إنتاج المعرفة وتوظيفها، وتكوين رأس المال البشري، وأعباء التقدم التقني في أساليب الإنتاج والمعلومات والاتصالات من أقوى العوائق والتحديات المعقدة، سواء أمام التربية أو التنمية البشرية أو التنمية الاقتصادية.

الهوامش والمراجع:

1) http:europa.eu.int/com./employment_social/index_en

2) احمد بدر (0 200) : تكنولوجيا المعلومات، دراسة تكامل المصادر الإلكترونية وحل المشكلات والإبداع، مجلة المعلومات العربية، السنة 20، إبريل 2000، ص 65.

3) الجهاز المركزي للإحصاء (2007): كتاب الإحصاء السنوي 2006، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، ص ص53،36.

4) المرجع السابق، ص 294.

5) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية (2007) التقرير الاستراتيجي اليمني، 2007، صنعاء، دار المجد للطباعة، ص

6)) الجهاز المركزي للإحصاء (2007): مرجع سابق، ص 262.

7) احمد علي الحاج محمد (2007) مسيرة تحديث التعليم اليمني تحدياته واستراتيجية تطويره، صنعاء، أبرار للطباعة والنشر، ص ص 137، 186.

8) مجدي عزيز إبراهيم (2001): المنهج التحليلي النقدي ودراسة القضايا التربوية في مجتمع المعرفة، مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي المنعقد في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس في الفترة 17. 19 إبريل 2001، ص 151.

(*) يعتمد منهج التحليل النقدي على مفهوم تهيئة التنمية كأساس لنقد النظرية التنموية أو تطبيقها في الواقع كمحاولة لتحليل العلاقة بين النظرية والممارسة في العملية التربوية، بقصد تقديم مفهوم بديل يتجاوز الثنائية في معنى النظرية والممارسة في التربية من جهة، ومحاولة إقامة علاقات بنيوية تربط بين مؤسسات التعليم ومؤسسات إنتاج المعرفة النظرية ومؤسسات العمل والإنتاج، وما يفرضه ذلك من توجيه العمل التربوي نحو الممارسة العملية، وربطه بالتنمية البشرية، وربط الفكر بالعمل، والنظرية بالتطبيق. للمزيد من التفاصيل راجع: حسن البيلاوي، المرجع السابق، ص، ص 124، 130 .

(9) حسن البيلاوي (1997): العلاقة بين النظرية والممارسة العملية في مهنة التعليم ووجهة نظر (في) حامد عمار، في التوظيف الاجتماعي للتعليم، دراسات تربوية، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص ص 104 ، 105 .

10) محمد محمود الإمام (1995): التنمية البشرية من التطور القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 391.

11) أحمد الحاج (2001): اقتصاديات التعليم من النظرية إلى التطبيق ، مرجع سابق، ص 93.

12) حامد عمار (1992): التنمية البشرية في الوطن العربي- المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، القاهرة، سيناء للنشر ، ص 92.

13) أحمد علي الحاج (2001): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق، صنعاء، دار الشوكاني للطباعة والنشر، ص 94.

14) عصام الدين برير (2006): التخطيط التربوي والتنمية البشرية، العين: دار الكتاب الجامعي. ص217.

15) راجع: حامد عمار (1998): مقالات في التنمية البشرية، مرجع سابق ، ص 53

16) عصام الدين برير(2006): مرجع سابق.ص219.

17) لمزيد من التفصيل المرجع السابق، ص 219 وما بعدها.:

18) يعقوب الشراح (2002): التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض، ص 258.

19 منظمة العمل الدولية (2001): التنمية البشرية المفهوم العام، والإشكاليات العربية ستنسل، ص 8.

20) المرجع السابقhttb/www.edu.situ.cn/rank/2005/ARWL

21) أحمد أوزي، (2006): التعليم من أجل التنمية المستدامة. مجلة علوم التربية - دورية مغربية نصف سنوية. العدد (32): الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. ص8.

22) المرجع السابق، ص9.

23) www,unesco.org/egucation/desd

24) نبيل علي (1994): العرب وعصر العولمة، والكويت، سلسلة عالم المعرفة العدد 184 إبريل 1994، ص 37.

(25)عبد السلام أديب -tp://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/a-adib_developpement_durable.htm

(26) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2002): الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس ص 27.

27) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1999)، تقرير التنمية البشرية لعام (1999) ص1. ملخص عن اليمن.

28) البنك الدولي (2001): التربية وثيقة سياسة القطاع. مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية. بيروت: لبنان.ص 15- 16.

29 - أحمد علي الحاج (2001): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق. صنعاء: دار الشوكاني.ص102.

30) www.ebnolnilril.com/vb/showthreed

31) أحمد علي الحاج (1992): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد 52، 1992 ص54..

(32) أحمد علي الحاج (1995): الايدولوجيا والتربية، مجلة دراسات يمنية، العدد 176، ص 198..

33) أحمد علي الحاج (1992): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد 52، 1992، ص 65.

34) البنك الدولي، واشنطن العاصمة (2007): تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطريق غير المسلوك. إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص تنفيذي. ص 104.

35) أحمد علي الحاج (1992): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 65.

36) الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (2007): الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2007، منظور شبابي ص.

37) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2007): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية. صنعاء، ص 9

38) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد الحاج(2007) استراتيجية تلبية احتياجات التعليم العام من المباني المدرسية في اليمن حتى 2025، مجلة الثوابت، العدد65، 2007،

39) مظهر العباسي (1998): تأثير الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، مراجعة لقطاع التعليم والصحة (إشراف) احمد البشاري، الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مرجع سابق، ص701.

- البنك الدولي (2007): تقرير عن التنمية في العام 2007، التنمية والجيل القادم، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (1990): تقرير التنمية البشرية 1990.

- جاك ديكور وآخرون (1998): التعليم ذلك الكنز المكنوز، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، تعريب جابر عبد الحميد، القاهرة، دار النهضة العربية.

- أحمد صيداوي، وآخرون (1978): الإنماء التربوي، معهد الإنماء التربوي، الجماهيرية العربية، بيروت.